

المرأة و التنمية الاقتصادية في البحر المتوسط

سمير رضوان، منتدي البحوث الاقتصادية
جان لويس ريفيرز، معهد البحر المتوسط

منسقان



ابريل 2006

هذا العمل تم اعداده بتمويل من المفوضية الأوروبية. محتويات هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المؤلفين و لا تعكس بأى حال من الأحوال وجهة نظر المفوضية.

المرأة و التنمية الاقتصادية في البحر المتوسط

أبريل 2006

بمشاركة كل من:

فرنسا	معهد البحر المتوسط	فريديريك بلان
فرنسا	معهد البحر المتوسط	ناتالي جران
مصر	منتدى البحوث الاقتصادية	ماريز لويس
فرنسا	سافي	شارلز لاي-تائج

المحتويات

- 3----- ملخص التقرير-----
- 7----- مسألة محورية أولى: تطوير المشاركة الفعالة للمرأة في قوة العمل-----
- 7----- العلاقة بين مشاركة المرأة في خلق الثروة ودخل الفرد في العالم-----
- 8----- خمسة من الصفات التي تميز اطار الدول المتوسطة-----
- 12----- مسألة محورية ثانية: كيف يمكن الحد من التفرقة النوعية ؟-----
- 13----- ضرورة إتباع أسلوب مختلف في مكافحة التمييز في المجتمعات المختلطة-----
- 14----- التفرقة النوعية في الحياة الإقتصادية تتراجع بمعدل بطى-----
- 14----- 1- العناصر الأساسية لمشاركة المرأة في قوة العمل-----
- 16----- 2- تفرقة كبيرة في فرص العمل وفي مجالات العمل نفسها-----
- 26----- التفرقة النوعية في الجوانب الحيوية في الريف والقطاع غير الرسمي-----
- 26----- 1- التفرقة النوعية في الريف-----
- 29----- 2- وضع المرأة في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في القطاع غير الرسمي-----
- 32----- التوصيات :-----
- 35----- (1) وصول المرأة إلى التعليم والتأهيل المهني-----
- 36----- (2) - مشاركة المرأة في سوق العمل-----
- 39----- (3) الحقوق الاجتماعية، السياسية و القانونية للمرأة-----
- 41----- الملاحظات-----
- 41----- المراجع-----
- 42----- الملاحق-----

ملخص التقرير:

يتناول هذا التقرير موضوع تأثير فجوة النوع (ذكور/ اناث) على النمو الإقتصادي في بلدان البحر المتوسط ثم يقترح مجموعة من التوصيات تهدف إلى تحسين فرص مشاركة المرأة في الحياة الإقتصادية من أجل تدعيم النمو الإقتصادي.

ففي دول البحر المتوسط على وجه الخصوص ترتبط مسألة النوع بالعديد من الإعتبارات الإجتماعية، الثقافية، الإنسانية، أو السياسية. كما أن الإقتصاد في حد ذاته يتميز بالعديد من الصفات وخاصة في القطاع غير الرسمي والريفي والتي تمثل جميعها حواجز يصعب التغاضي عنها أو التغلب عليها.

فالموضوع يطرح مسألتين أساسيتين للمناقشة: (1) كيف يمكن توسيع مشاركة المرأة في قوة العمل، (2) كيف يمكن خفض التفرقة النوعية في المنطقة. فمن المؤكد إنه ليس بإمكان إقتصاد حديث أن ينمو دون الإستفادة من قدرات نصف سكانه.

الاطار المتوسطي:

وتتميز دول حوض البحر المتوسط من وجهة النظر هذه بالأمر التالية:

- يوجد تناقض في جنوب المتوسط بين مستوى المعيشة المرتفع للمرأة بهذه الأقاليم بالمقارنة بما نجده بصورة عامة في الدول النامية وضعف المشاركة في الحياة الإقتصادية.
- وتعاني هذه الدول من أن العلاقة (نشطة إقتصادياً / غير نشطة إقتصادياً / غير محفزة للنمو) وجزء كبير من ذلك يعود لضعف نشاط المرأة بهذه البلدان.
- والمشاركة الضعيفة للمرأة في الحياة الإقتصادية لها أثر سلبي على مستوى معيشة الأسرة، قدرته حسابات البنك الدولي بحوالي 25% من دخل الأسرة و 0.7% من النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي.
- كما تشهد دول جنوب البحر المتوسط في الوقت الحاضر مستوى من النمو غير كافي بالمقارنة بالمستوى المطلوب لموازنة سوق العمل مع الأخذ في الإعتبار الداخليين الجدد، مما قد يؤدي إلى إتباع إستراتيجية خاطئة ومعركة للنمو تؤدي إلى إبطاء دخول المرأة إلى سوق العمل لصالح الشباب.
- كما تبنت الدول المتوسطية كذلك تغييراً تدريجياً في نمط النمو يتم فيه استبدال دور القطاع العام - حيث تتواجد فيه المرأة بشكل جيد- وسياسة حماية الأسواق بدور القطاع الخاص واقتصاديات السوق الحرة وإدارة الإقتصاد على المستوى الكلي. فوجهة نظر Femise هي أن إحلال الوظائف النسائية الخاصة محل الوظائف العامة لن يتم دون صعوبات وسياسات متوائمة.

تباين كبير بين وضع المرأة في عالم الإقتصاد الرسمي وعالم الإقتصاد غير الرسمي والريفي.

تعد مسألة التوافق بين النشاط الإقتصادي والمسئوليات الأسرية عاملاً مشتركاً في كل البيئات. ففي البلاد المتقدمة يسير الإتجاه العام اليوم بوضوح نحو تشجيع دخول المرأة إلى الحياة الإقتصادية بإستبعاد التمييز العنصري في العمل وإتاحة وسائل مساعدة. أما في دول جنوب البحر المتوسط - كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول النامية - فلا يمكن الوقوف عند هذا الحد. ففي هذه البلدان يكون هناك تباين بين المجتمعات - فهناك عالمين : عالم العمل الرسمي (يكون ذو أجر بصفة عامة) حيث يمكن معالجة وضع المرأة العاملة في إطار نموذج السلوك العام، والقطاع غير الرسمي والريفي وشبه المتمدن حيث يظهر الفقر وظروف الحياة القاسية التي تعكس منظوراً مختلفاً تفرضه الظروف الواقعية للأسرة. هنا يكون التمييز أكثر تأصلاً ولا يكون عملياً بل بل متعلق بالهوية. وتعد وجهة النظر الأساسية لل Femise أنه من أجل أن تتمكن المشاركة الأورومتوسطية من العمل لصالح المرأة لابد أن تأخذ هذين العالمين في عين الإعتبار بصورة متوازنة - لكي تكون لها مصداقية.

ومن الضروري ملاحظة أن :

• في الحالة الأولى تعتبر المرأة هي شخص يشارك في تحقيق الثروة وليس هناك سبباً للتمييز ضدها في سوق العمل، ولا أن تكون محرومة من البيئة التي تسمح بتحقيق قدراتها وحاجاتها. وتسمى هذه النوعية من الطبقة العاملة من السيدات "Feminae economica" والتي من المفترض أن تعمل في الظروف العادية معتمدة على معلوماتها وحكمتها. فأى تمييز يكون له آثاره على مستوى حياة جملة السكان وبالتالي لابد من القضاء عليه. والهدف المرتبط بهذا الموضوع هو مشاركة الفعالة في قوة العمل، ولتحقيق ذلك لابد من التدقيق في أسباب ضعف هذه المشاركة وتطبيق سياسات متوافقة في هذا الإطار.

• أما في القطاع غير الرسمي والريفي، فإن الوحدة الأساسية هي الأسرة. والأمر يتعلق هنا بإعلاء دور المرأة في هذا الإطار الاجتماعي المبني على أساس نظام متشعب (متعدد العلاقات). وقد أثبتت كافة الدراسات أن كافة الأوضاع الاقتصادية التي قد يحكم عليها بأنها غير منطقية في الأوضاع الطبيعية تكون منطقية تماماً في إطار الظروف الواقعية لحياة العديد من الأسر في الريف أو التي تعيش في أطراف المدن.

وهذه التفرقة تسمح بملاحظة أن : (1) تبني سياسات تويد المساواة في النوع تركز حصرياً على سوق العمل يهمل جانب أساسي من المسألة المطروحة في النطاق المتوسطي، (2) تغيير الإطار الإجراءي (خاصة قوانين الأسرة) ليس له أثر ملموس إلا إذا ارتبط بتعديل الممارسات في المجتمع. لذلك فمن الضروري أن تفهم هذه التغييرات على إنها تهدف إلى حل المشكلات الحقيقية للأسر خاصة في البيئات الفقيرة، وأن تساندها سياسات إجتماعية مكثفة تهدف إلى تحسين الظروف الحياتية للأسر بصورة ملحوظة. وفي النهاية لابد أن تقتنع النساء أنفسهن بهذه التغييرات، وماذا ستفعله إذا تم توعيتهن بها وماذا ستجني من وراء هذه الحرية الشخصية، للمشاركة في تحسين مستوى معيشة .

التمييز النوعي في الحياة الاقتصادية

يشير الوضع الحالي في الدول المتوسطة إلى أن معدل تراجع التمييز بين الرجل والمرأة في المجال الاقتصادي يعتبر بطيئاً جداً. فمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي يتأثر بشكل أساسي بعاملين : معدل الخصوبة و التعليم. وعلى المستوى الأول، تمر الدول المتوسطة بمرحلة سكانية إنتقالية، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدول قد قامت بوضع العديد من الأنظمة للمرأة العاملة، مثل بدلات واعانات الأمومة، حتى لا تمثل الأمومة أي عقبة أساسية أمام عمل المرأة. وفي مجال التعليم فإن النجاحات التي سجلت كانت مميزة من ناحية الكم، وإذا كان هناك فروق هامة لوحظت بين شطري المتوسط فإنها أساساً متعلقة بجودة مستوى التعليم.

انه من المتناقض أن هذه التطورات الهامة لم يكن لها أثر على مشاركة المرأة في قوة العمل. ومن الوجهة الاقتصادية من الممكن تفسير ذلك بناء على العاملين التاليين:

• العامل الأول يتعلق بالتمييز في المشاركة بسوق العمل الذي يضعف من دور المرأة الفعال في المجتمع والعائلة ولا يدفعها إلى الدخول في الحياة المهنية. ففي أوروبا، كما هو الحال في البلاد المتوسطة - يظهر هذا الأمر أحياناً بصورة جلية - يلاحظ وجود تفرقة فيما يتعلق بالبطالة في غير صالح المرأة كما يلاحظ في الدول المتوسطة أن مستوى المشاركة يكون في أعلى مستوياته في مرحلة الشباب ثم يتراجع في المراحل العمرية اللاحقة مما يجعلنا نستنتج وجود ضغوط (اجتماعية أو لعدم وجود بنية تحتية مساعدة) تمنع إمكانية الموائمة بين الواجبات الأسرية والحياة المهنية. ويضاف أيضاً وجود تمييز لصالح الرجل بالنسبة لطبيعة الوظائف المتاحة.

• أما العامل الثاني فيتعلق ببنية الوظائف المتاحة نفسها ويمثل إنعكاساً للملائمة بين نوع الإنتاج وكفاءة المرأة، ومن ناحية أخرى المكانة التي ترى فيها المرأة نفسها. هنا يكون عمل المرأة في أوروبا كما هو الحال في الدول المتوسطة في مجالات التعليم، خدمات الصحة والخدمات الشخصية مميزاً. ومن الضروري الإقرار بأن السبب الرئيسي وراء إختلاف معدلات النشاط النسائي بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطة يرتبط بحجم ونشاط القطاعات المعنية. حيث أن هذه القطاعات في الدول الأوروبية تدعمها الموارد الحكومية

والمستوى المتوسط من الثراء. ومن الممكن أن نربط عمل المرأة بمستوى النشاط الإقتصادي للمجتمع والذي يسمح بنمو الخدمات غير التجارية والخدمات الشخصية ويغير من توقعات معدل نموها المستقبلي.

التفرقة النوعية في الريف والأنشطة غير الرسمية

ففي البيئات الفقيرة تلعب الظروف الحياتية الأساسية دوراً محورياً وهذه الملاحظة تجعل مسألة النوع في عالم الريف والقطاع غير الرسمي مسألة جوهرية وذلك لأنها لا تمس فقط الفرد بل الكيان الأسري ككل. وفي إطار عالم الريف، يمكن ملاحظة التالي:

(أ) إهمال الرعاية والتغذية التي أدت في الدول النامية إلى فقدان ما بين 60 الى 100 مليون شخص تعتبر أقل وضوحاً ولكنها تؤثر أيضاً على نسبة وفيات صغار الفتيات (انظر Sen, Missing Women).

(ب) إن ادوار الرجال/ مقابل ادوار النساء تظل دائماً مقولبة. فالرجل يمنح الأولوية للأسرة، والمرأة تشغل مجال الحياة اليومية. وهذه الرؤية سوف تتلاشي، ولكن الى حين حدوث ذلك و طالما أنها لازالت موجودة وبما أن لم يتم وضع قوانين تحكم حقوق المساواة، فالتمويل المباشر لن يغير من وضع العائلات الفقيرة ولكن ستستفيد الفتيات بشكل واضح من تطوير البنيات التحتية الخاصة بالصحة، تعميم التأمين الصحي، منح إمكانيات الرعاية المجانية للعائلة الفقيرة، حتى دون حدوث أي تغيير في المواقف العامة.

لذلك، فإن إعداد الظروف المحفزة لتطوير وضع المرأة في المجتمع الريفي أمر حتمي. هذا التطور يمكن التعامل معه على أنه عملية تتم على مراحل. تبدأ بإشباع الإحتياجات الأساسية (صحة، تعليم، غذاء) حتى الوصول إلى مستوى الرفاهية (تحقيق الامكانيات، تطبيق مبدأ تكاليف عادلة وعقوبات عادلة، حياة آمنة). وفي معظم الحالات يكون للريف والقطاع غير الرسمي للدول المتوسطة الصدارة. وفي هذا المستوى، وبعيداً عن الموضوعات المتعلقة بالصحة، تعتبر Femise إن المسألة الأساسية هي مشكلة الأمية، لأنها تحد من إستقلال المرأة، وقدرتها على المعرفة والحماية من المخاطر. وهناك جانب آخر وهو الدخول التي تحصل عليها المرأة العاملة والتي أثبتت كل التجارب إنها تستغل في هذه الظروف بشكل أحسن لصالح العائلة. وبهذا فإن إستقلالية قرار المرأة والمساواة في المعاملة داخل العائلة تمثل وسائل فعالة من شأنها أن تلغي الظواهر غير الطبيعية التي تمس الفتيات في الريف. وحيث يكون مستوى وضع إستقلال المرأة غير مرضي فلا بد من تعميم البنيات الأساسية الخاصة بالتعليم والصحة والتأمينات الإجتماعية والمعاشات.

ويمثل القطاع غير الرسمي القطب الثاني لموقف ايجابي محدد. حيث يركز هذا القطاع بشكل خاص في المناطق المدنية فهو يتطور بشكل سريع نتيجة للنزوح الجماعي، للتغيرات الناتجة عن الإنفتاح، وللعجز الحالي للقطاع الرسمي على خلق الوظائف التي تتطلبها الزيادة السكانية. وبغض النظر عن التعريفات المعتمدة، فإن هذا " القطاع" الذي يدعمه كلية أو جزئياً نشاط العديد من المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، يغطي عدد كبير من الأفراد ويمتلك طاقة كبيرة للنمو.

وقد أبرزت دراسة أجرتها Femise واعتمدت فيها على العديد من المقابلات التي أجريت لمجموعة ممثلة للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر – الحقائق التالية:

(1) تتجه النساء بصفة عامة إلى نشاط مستقل لأسباب سلبية (بعد مزاوله عمل بسيط الأجر، بعد المعاناة من ظروف عمل سيئة) بنسبة تزيد مرتين عن الرجال، وتعتمدن أساساً على رأس مال متواضع يكون مصدره في 90% من الحالات مال شخصي ويكون ذلك بعد سنا ال 40

(2) في أغلب الحالات تستمر المرأة في تأمين إلزاماتها العائلية مع ملاحظة أن نشاطها الجديد قد ساهم بشكل كبير في تحسين مستواها – ولم تظهر سوى نسبة 64% هي التي صرحت بالتعرض لمضايقات من العمل (بغض النظر عن الواجبات المنزلية، فقد أفاد 82% من الرجال بنفس الملاحظة)

(3) أفادت ثلثين من النساء التي أجريت عليهن الدراسة إن دعم إلزاماتهن العائلية سوف يساهم في تطوير أنشطتهن

(4) تظهر الفجوة النوعية بشكل أكبر في التعليم والتأهيل المهني.

ومن هنا يمكننا الوصول إلى أن تشجيع المرأة في القطاع غير الرسمي (خاصة صاحبات الأعمال) يعتبر موقفاً محدداً سيكون له فائدة مزدوجة كمثال يحتذى به أثناء محاولة تعديل القولية وايضا كمصدر إمداد للعائلات المعنية. إلا إنه يجب الإنتباه إلى أن تحويل هذا القطاع إلى الشكل الرسمي يجب ألا يعيق من نشاطه وديناميكيته التي شهدناها خلال السنوات الأخيرة.

التوصيات:

وفيما يتعلق بالتوصيات , فإن ال Femise تولى اهتماماً خاصاً بالحاجة الماسة لتحسين النظام الإحصائي وتعميم التقسيم النوعي للبيانات. فعدم وجود البيانات الدالة التي يمكن الاعتماد عليها إلى اليوم، يشكل مشكلة كبيرة لأن توافرها شرط أساسي من أجل تصميم استراتيجيات فعالة تهدف إلى تمكين المرأة. ولتحقيق هذه الإستراتيجيات تقترح Femise مجموعة من التوصيات التي تدور حول ثلاثة محاور رئيسية :

في مجال دخول المرأة إلى التعليم والتأهيل المهني (1) الحث على محو أمية المرأة وذلك بالتوعية وبالمساعدة على تنظيم الوقت (2) إستخدام أداة القروض الصغيرة كوسيلة للتشجيع على أن يتم شرطه بمحو الأمية (3) إستهداف المناطق الريفية والمناطق الفقيرة بشكل خاص والعمل على ملائمة البرامج الدراسية لسوق العمل (4) النهوض بالتعليم الفني وإعادة تقييمه، وتقدير المهارات المكتسبة (5) حث القطاع الخاص على الإستثمار في التدريب الفني (5) تأييد وصول المرأة إلى وسائل التأهيل المهني مدى الحياة (6) تشجيع برامج التأهيل خاصة تلك الموجهة للمرأة والمدعمة مادياً من الحكومة.

أما في مجال مشاركة المرأة في قوة العمل (1) إيجاد أنظمة للكفالة الجيدة للأطفال (2) تأمين بيئة مهنية تتيح ساعات عمل ملائمة للمرأة، ووسائل مواصلات ووسائل أمن في مكان العمل (3) فيما يتعلق على وجه الخصوص بالمرأة التي تكون صاحبة للعمل فيجب تأمين التمويل، الأسواق، المعلومات، التأهيل والوصول إلى صاحب القرار السياسي، وخاصة عن طريق القروض الصغيرة (هذا الأمر يستهدف خاصة المؤسسات المالية) أو التمويل الحكومي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة. (4) فيما يتعلق بالمرأة في القطاع غير الرسمي فيجب تشجيع مشاركتها في إيجاد مجموعة من الإجراءات الإدارية المحفزة خاصة بالتمويل والإعفاءات الضريبية، وبرامج عامة للتأهيل (5) الإتجاه نحو إعطاء دور أكبر للدولة خاصة فيما يتعلق بتطوير المشاركة النسائية في القطاع الصناعي، للتيقن من تطبيق قوانين المساواة، لتطوير عقلية المرأة نفسها، و تخصيص جزء من التمويل الحكومي " متفاعل مع النوع " لربط العوامل المختلفة الهادفة لتحقيق الأمن الإجتماعي الذي يشمل أيضاً العاطلين عن العمل.

أما فيما يتعلق بمجال دعم القوانين التشريعية، الاجتماعية والسياسية : (1) إزالة العقبات الخاصة بالمساواة والعقبات الاجتماعية التي تعرقل تطبيق القوانين الخاصة بالمساواة في الفرص، (2) تخصيص حصص مرتفعة في المؤسسات السياسية التشريعية والنقابية (3) إزالة العقبات الضمنية الخاصة بحركات المرأة خاصة إختيار المشاركة في الحياة السياسية.

المراة و التنمية الاقتصادية في البحر المتوسط

سمير رضوان، منندي البحوث الاقتصادية

جان لويس ريفيرز، معهد البحر المتوسط

ابريل 2006

يناقش هذا التقرير النتائج المترتبة على التفرقة النوعية على النمو الاقتصادي في دول جنوب البحر المتوسط شركاء الإتحاد الأوروبي (Euro Mediternean Partners) (الدول المتوسطية) في ضوء التجارب الدولية. ثم يعطي بعد ذلك سلسلة من التوصيات بهدف القضاء على هذه النتائج من وجهة النظر هذه.

ففي دول البحر المتوسط فإن مسائل التفرقة النوعية تتميز بالعديد من الاعتبارات الاجتماعية، الثقافية، الإنسانية أو السياسية. إن هذه الاعتبارات كانت هي موضوع عمل أدبي هام (Femise 2005 ، UNDP 2004 ، البنك الدولي 2004 و 2005) والذي يظهر بوضوح العقبات أمام مشاركة المرأة في قوة العمل، والمعرفة والمعتمدة أساساً على مبدأ عدم التفرقة الاقتصادية. إلا إن الاقتصاد نفسه يظل له بعض الصفات المميزة جداً وخاصة في القطاع غير الرسمي و الريف والتي تؤدي غالباً إلى العديد من الحواجز التي من الصعب إلغاؤها على الرغم من أن الوظائف النظامية قد تم تعديلها والإستراتيجية المحلية قد تم إقرارها بوضوح. ولا بد من طرح مسألة التحقيق الفعلي لسياسة نوعية في البلدان المتوسطية وذلك بأفعال محددة.

مسألة محورية أولى: تطوير المشاركة الفعالة للمرأة في قوة العمل:

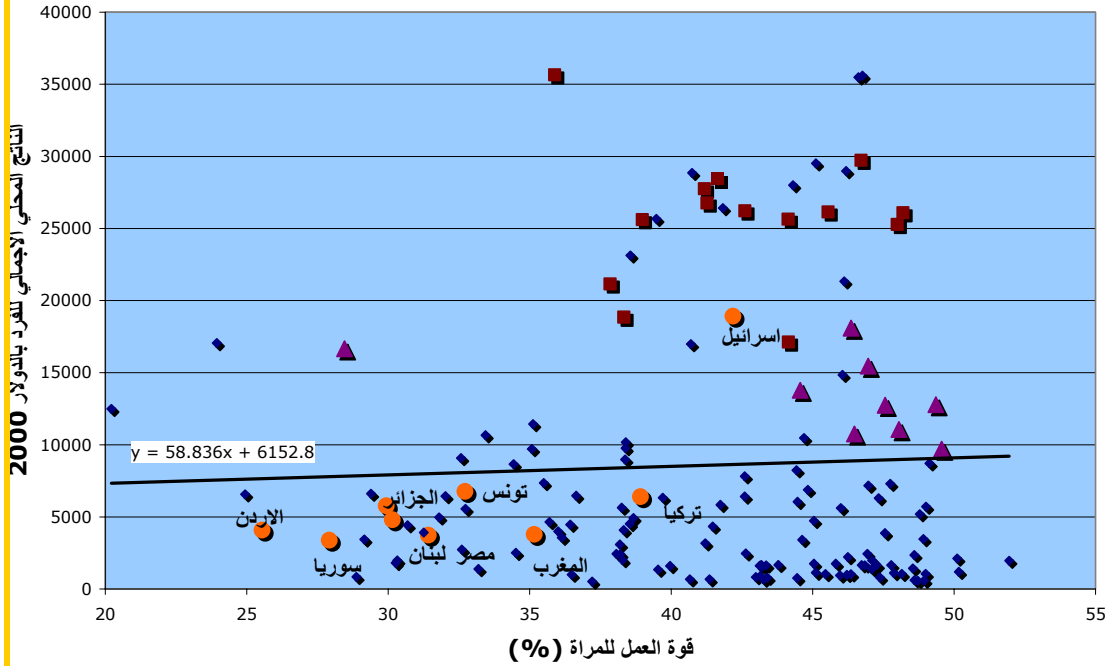
العلاقة بين مشاركة المرأة في خلق الثروة ودخل الفرد في العالم

قد أصبح حالياً من المعترف به على مستوى كبير إن مشاركة المرأة في قوة العمل تمثل عامل فعال في النمو الاقتصادي. فالإقتصاد الحديث لا يمكن أن يستغني عن قدرات نصف عدد سكانه ممن هم في سن العمل. وتظهر نتائج الفتيات في مراحل التعليم العالي إن المرأة تلعب دوراً هاماً في أنماط الإقتصاد الخاصة بالخدمات والمعرفة.

إن هذا التطور الذي أدى الي هذا التقدير الواضح لعمل المرأة قد مر أولاً بتحسين وضع المرأة مما يعكس تطورات اجتماعية هامة (بيئة صحية، تعليمية، استقلال) من شأنها أن تعدل معدلات الخصوبة وتسمح بالدخول في مرحلة من الإنتقال السكاني. وحيث إن هذه المرحلة الإنتقالية السكانية موجودة بالفعل وتطرح مسألة إندماج المرأة الجلي في قوة العمل مما يفسر تقدير قيمة العمل الذي تؤديه المرأة. وأخيراً فلكي تأخذ هذه المشاركة الواضحة للمرأة في قوة العمل قدرها على المدى البعيد فمن الضروري أن تلغى كافة أنواع التفرقة النوعية سواء الاجتماعية منها أو تلك المتعلقة بالأجور أو بالسلطات.

ويظهر الشكل التالي، المعتمد علي دراسة ل148 دولة أن إحتمال وجود علاقة طويلة الأجل بين مشاركة المرأة في قوة العمل ومستوى الناتج المحلي الاجمالي للفرد يكون موضوع غير قابل للجدال في الدول الصناعية. إلا إنها في المقابل تكون أقل وضوحاً في الدول النامية (وخاصة في الدول المتوسطية) مما يثبت إن تعديل الظروف الاجتماعية والتعليمية في هذه الدول لم يحقق النتائج المرجوة.

شكل (1): علاقة الناتج المحلي الاجمالي للفرد بمعدل مشاركة المرأة في قوة العمل في 2003



لكل دول العالم (148 دولة): المربعات الصفراء هم دول الاتحاد الاوروبي EU 15 و المثلثات البنفسجية هم الاعضاء الجدد

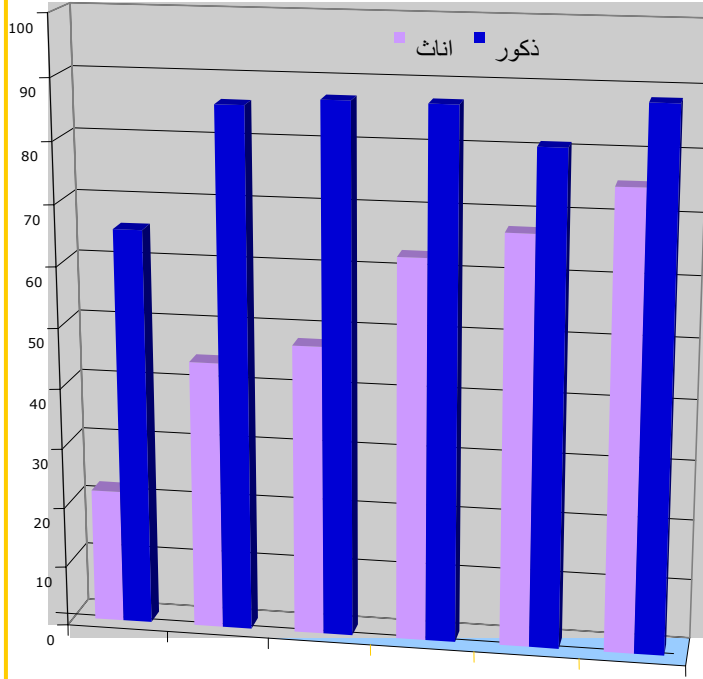
المصدر: حسابات معهد البحر المتوسط، البنك الدولي و WDI 2005

خمسة من الصفات التي تميز اطار الدول المتوسطة

على المستوى الدولي حيث يتم تطبيق العديد من الخطط بهدف تحسين أوضاع المرأة ، فيجب الأخذ في الاعتبار الاختلافات الموضوعية بين الدول الأوروبية والدول المتوسطة من أجل الوصول للأهداف على مستوى المنطقة الأوروبية ومتوسطة ككل. وإذا قيمنا الموقف الحالي، فمن الممكن ملاحظة النقاط التالية :

في المقام الأول، فنحن في عالم إقليم البحر المتوسط في مواجهة تناقض أبرزه البنك الدولي فيما يتعلق بإقليم الشرق الاوسط وشمال أفريقيا MENA: فبينما أن ظروف معيشة المرأة المسجلة من خلال بيانات تطوير التعليم ، رفع معدل الخصوبة، ومعدلات العمر المتوقع تكون إلى حد كبير أكبر من متوسط البلاد النامية الأخرى، تكون مشاركتها في قوة العمل أضعف إلى حد كبير. ونلاحظ أنه في قلب الإتحاد الأوروبي ، يوجد مثل هذا التباين في بعض الدول المطلة على البحر المتوسط وإن كان في شكل أقل حدة. فالأمر يتعلق بحالة شاذة والتي – بدون أي نقاش- تؤدي الى تحمل العديد من التكاليف الإقتصادية والإجتماعية الهامة. ففهم الأسباب التي تفسر هذه المشاركة الضعيفة، تحديد الأفعال التي تسمح بمعالجتها، هي – وفقاً لل Femise - عناصر أساسية لكل سياسة خاصة بالنوع في دول البحر المتوسط.

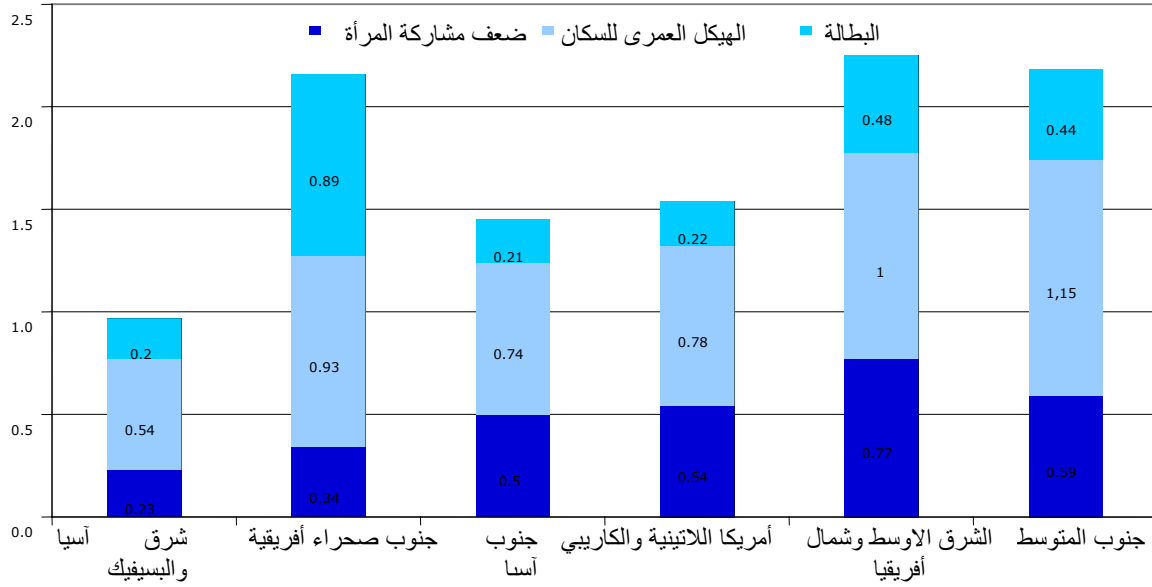
شكل (2): معدل مشاركة رجل/مرأة حسب التوزيع الجغرافي



المصدر: حسابات المعهد البحر المتوسط، البنك الدولي وWDI 2005

وفي المقام الثاني، فإن دول البحر المتوسط شركاء الإتحاد الأوروبي تتميز بإرتفاع أعداد غير النشطين عن النشطين (والذي يتحدد هنا بالعلاقة بين الأشخاص غير العاملين، العاطلين، صغار السن أو مسنين ممن تعيقهم ظروفهم العمرية عن العمل من جهة وبين الأشخاص الذين لديهم مهنة من جهة أخرى) التي تعتبر من أعلى المعدلات على مستوى العالم (وبهذا الخصوص تكون هذه الدول أيضاً مثيرة لاهتمام الإتحاد الأوروبي ولكن لأسباب مختلفة) مما يجعل من الضروري زيادة الأشخاص العاملين. وتفسر المشاركة الضعيفة لقطاع كبير من النساء (بالمقارنة بمستوى البطالة وبصغر سن عدد كبير من السكان) هذا المستوى من معدلات عدم الإستقلال. إن زيادة عدد النساء العاملات، وتعبئة مهاراتهم تمثل فرصة لا بد أن تتمسك بها هذه الدول إذا كانت ترغب في تحسين مستواها المعيشي بطريقة متوازنة.

الشكل (3): حجم البطالة و هيكل السكان وضعف مشاركة المرأة بالنسبة للمشتغلين



تحت شرط ان معدل مشاركة المرأة يجب أن يكون 50% في دول جنوب المتوسط

المصدر: حسابات المعهد البحر المتوسط، البنك الدولي وWDI 2005

وفي المقام الثالث، فإن المشاركة الضعيفة للمرأة ليس لها فقط أثر إقتصادي عام خطير ولكن لها أيضاً أثر مباشر على العائلة. حيث أظهرت العديد من الأبحاث التي قام بها البنك الدولي على أساس مسح بيانات الأسر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹. إنه في حالة ما إذا كانت مشاركة المرأة في قوة العمل متوافقة مع تعليمها وسنها فإن مردود ذلك على العائلات من الممكن أن يرتفع بنسبة الربع، مما سيسمح لهم بالإنتماء إلى الطبقة المتوسطة. وعلى المستوى الإجمالي فإن هذا التطور من الممكن أن يعطي مكسب يقدر بحوالي 0.7 نقطة من معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي منذ بداية التسعينات (البنك الدولي 2004).

وفي المقام الرابع، فإن هذه الزيادة الضرورية في مشاركة المرأة في قوة العمل فلا بد أن تتم في وقت حاسم حيث تزيد نسبة البطالة بشكل خطير وحيث يصل العديد من الشباب إلى سوق العمل (حيث قدرت Femise ان 35 مليون وظيفة جديدة يجب أن سيتم استحداثها خلال الخمسة عشر عاماً القادمة. وتسمح هذه القيمة بالمحافظة على النسبة الحالية للبطالة في الدول المتوسطة). وهناك إختلاف كبير مع الموقف الأوروبي حيث النسبة بين العاملين و المتقاعدين ستتغير من 4 إلى 2 مما يستتبع بالضرورة زيادة عروض التوظيف. وهذه الضرورة تعتبر غير قائمة في دول البحر المتوسط حيث يوجد عدد وافر من النشطين اقتصادياً.

وعلى الرغم مما سبق ، فإن تقدير حجم الوظائف التي يجب خلقها لا يأخذ في الاعتبار نقطتين هامتين :

- 1- النسبة الكبيرة من العمالة الزراعية والتي من المنتظر أن تتراجع وبالتالي لابد من وجود فرص عمل في قطاعات أخرى أكثر إنتاجية لاستيعاب هذه العمالة.
- 2- الارتفاع المتوقع والمرجو لعمالة المرأة والذي يعنى الحاجة لخلق المزيد من فرص العمل , مع الأخذ في الاعتبار حجم عمالة المرأة الكبير في القطاع الزراعي.

ويوجد خطر من السياسات المالتسية التي تعمل ضد عمل المرأة بحجة إنه سيحل محل عمل صغار الشباب الذين وصلوا إلى سوق العمل. ونقر هنا بوضوح إن تأخير وضع السياسات التي تهدف إلى تشجيع عمل المرأة بحجة إن سوق العمل يعتبر الآن ضعيفاً سوف يؤجل إلى أمد بعيد المعاملة المتساوية بين الرجال والنساء. مما سيقوى من ضغط الاتجاهات السلبية التي ستبعد الدول المتوسطة عن أهداف الألفية و سيكون لها آثار خطيرة على ترابط إقليم دول البحر المتوسط.

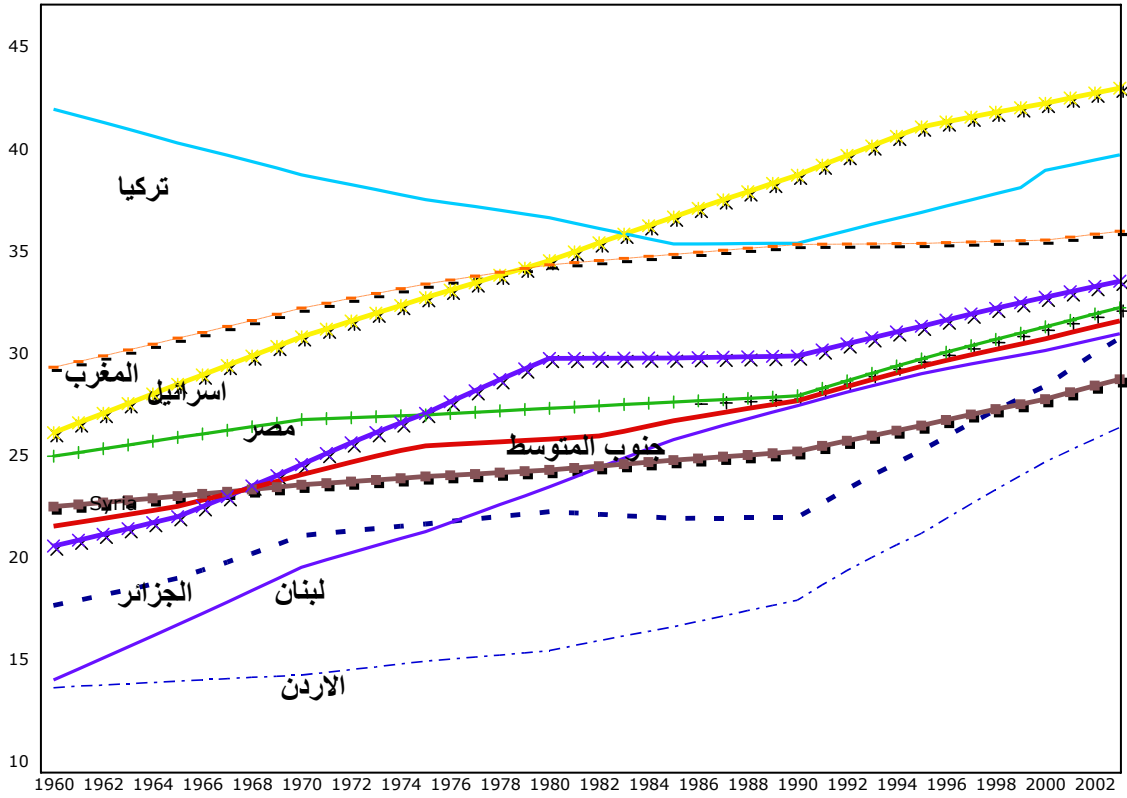
فعلى سبيل المثال، نشير إلى أن التباين الذي نلاحظه اليوم في الدول المتوسطة بين عدد الفتيات الشابات في التعليم العالي ونسبة السكان (68.2% من الطلبة و 49.5% من السكان) وتمثيلهم في قوة العمل (30.8%)² يفسر النزعات التي بدت للعيان لهجرة الفتيات في إطار نسق غير محفز. ولهذه الملاحظة العديد من الارتباطات الإقتصادية التي كانت Femise قد أبرزتها مسبقاً ويشمل ذلك تعديل مستوى من التوازن الاقتصادي منخفض جداً بالمقارنة بمعدل النمو الذي يمكن تحقيقه.

وفي المقام الخامس، فقد لجأت الدول المتوسطة أخيراً إلى انتهاج خط سير جديد للنمو منذ الثمانينيات قد حول أنظمة تركز بشكل كبير على تدخل الدولة وغلق الباب أمام التجارة الحرة إلى أنظمة أكثر تفتحاً تركز على اقتصاديات السوق وعلى الإدارة الدقيقة للاقتصاد الكلي. و بينما يظهر من وضع الدول التي سبق تخطيطها مركزياً (شكل رقم 1) إن النموذج المركزي والمخطط قد أنتج معدلات عالية لمشاركة المرأة (بالمقارنة بثروتهم) مرتبطة بنمو العمل الحكومي. فقد كان لتغيير النظام الذي يعتبر حالياً مستهلكاً (حيث إنه في وسط التسعينات، قامت غالبية الدول المتوسطة بترسيخ إدارتها للاقتصاد الكلي ووجدت معدلات للإستثمار يمكن مقارنتها بالمعدلات المحققة في الثمانينات، ولكن مع إحلال الإستثمار الخاص محل الاقتصاد العام) العديد من الآثار في مجال مشاركة المرأة حيث تم توظيفها على نطاق واسع في الإدارات (حيث تكون التفرقة في النوع أضعف).

وفي هذا الإطار فمن الضروري اتخاذ الإجراءات المناسبة كي يقدم نموذج التطور الجديد الموجه نحو التجارة الدولية والقطاع الخاص فرص كافية لعمل المرأة والذي لا يبدو متحققاً اليوم. وهذا ما يفسر ما حدث في بعض البلدان مثل تركيا، تونس والمغرب (شكل رقم 4) حيث استقرت معدلات مشاركة المرأة وانخفضت نسبياً مقارنة بالحركة الأوروبية. ومستقبلاً ستضاف أهمية دمج قطاع غير رسمي هام (حيث تتركز المرأة بشكل واضح) في إطار الاقتصاد الرسمي، ومن هذا الحين أصبح من الأهمية ان نركز على الوسائل الكفيلة بتقوية وضع المرأة في القطاع الخاص.

2003-1960

:(4)



WDI 2005

:

مسألة محورية ثانية: كيف يمكن الحد من التفرقة النوعية ؟

خارج نطاق الأخلاقيات، فإن أنواع التفرقة المختلفة التي تعاني منها المرأة تكون لها آثار اقتصادية تتزايد مع مشاركتها الضعيفة في قوة العمل.

والمجموعة الأولى من النتائج هي عالمية وتقع في قلب المنطقية الاقتصادية والتي تنص على إنه بداخل كل مجتمع فإن رأس المال الإنساني لا بد من استخدامه بأكثر فعالية ممكنة، أي بتوظيف قدرات كل فرد. وقد أثبتت التجربة الدولية إلى أي مدى يمكن أن تشارك المرأة المؤهلة مهنيًا في صنع الثروة وخاصة في الأنشطة الحديثة التي تعتمد على التفكير أكثر من القوة.

ومنذ ذلك الحين فإن النمطية التي تجعل المرأة توظف في الوظائف النسائية، التفرقة في الرواتب وفي فرص العمل وإنخفاض مستوى التأهيل للوظائف التي تشغلها المرأة بالمقارنة بموهلاتها تمثل جميعها عوامل تتأني بالإقتصادات عن مستوى توازنها الكامن. هنا نكون في مواجهة واضحة مع أجندة عامة تمر عبر تطور القوانين، خطط التوجيه في التعليم و آليات الحث، التقييم، التحكم وحتى الإكراه.

ولكن الي جانب هذا النوع من التفرقة التي تمس بدرجات متفاوتة غالبية الدول(خاصة الدول الأوروبية) فهناك بعض أنواع التفرقة الأساسية التي تمس بصورة أكبر الهوية المعروفة للمرأة في المجتمع (والعائلة) أكثر مما تمس الطريقة التي تعيش بها أو التي تصل بها إلى الوظائف. وهذه التفرقة يكون لها آثار اقتصادية على رفاهة العائلات، على الفقر الناتج عن إنخفاض الدخل، على الأمان والقدرات، على إمكانيات التطوير الإجتماعي عن طريق التعليم. و كلها عوامل لها أهمية هنا، كما يشمل هذا الأمر الريف، المناطق المحيطة بالمدن والقطاع غير الرسمي.

ضرورة إتباع أسلوب مختلف في مكافحة التمييز في المجتمعات المختلطة

تميل Femise إلى لفت الانتباه هنا إلى مسألة جوهرية هي مسألة التفرقة بين التمييز النوعي الذي يمس من جهة المرأة في سوق العمل الرسمي ومن جهة أخرى المرأة في العائلة وفي القطاع الريفي وغير الرسمي، والذي، كما ذكرنا، تمثل فيه المرأة أغلبية، مما يطرح العديد من الأسئلة الفلسفية والثقافية.

في الحالة الأولى تعتبر المرأة هي شخص يشارك في تحقيق الثروة وليس هناك سبباً للتمييز ضدها في سوق العمل، ولا أن تكون محرومة من البيئة التي تسمح بتحقيق قدراتها وحاجاتها. وتسمى هذه النوعية من الطبقة العاملة من السيدات "Feminae economica" والتي من المفترض أن تعمل في الظروف الإعتيادية معتمدة على معلوماتها وحكمتها. فأى تمييز يكون له آثاره على مستوى حياة جملة السكان وبالتالي لا بد من القضاء عليه. والهدف المرتبط بهذا الموضوع هو مشاركتها الفعالة في قوة العمل، فلا بد من التدقيق في أسباب ضعف هذه المشاركة وتطبيق سياسات متوافقة في هذا الإطار.

وفي الحالة الثانية التي تكون مميزة من وجهة نظر الاقتصاديين العرب ومتخصصي دراسات الفقر (PNUD 2004، ديفلو وجميل 2005) فالوحدة الأساسية هي العائلة. والأسئلة التي تطرح لها طبيعة مختلفة تماماً. والأمر يتعلق هنا بإعلاء دور المرأة في هذا الإطار الإجتماعي المبني على أساس نظام متشعب (متعدد العلاقات). وهنا يجب الاهتمام بإشباع الاحتياجات الأساسية، استقلالية القرار، أشكال رد الفعل على الأحداث الخارجية، مسائل أمن الأطفال، المهارات اللازمة للتوقع والتكيف و التي تؤمن ضد المخاطر.

وقد أظهرت كافة الدراسات التي أجريت على مستوى العالم إن العديد من المواقف التي تعد غير منطقية في نطاق العائلة في إطار ما يسمى بالاقتصاد الحديث تعتبر منطقية تماماً في إطار الظروف الواقعية لحياة الأسر في الريف أو التي تعيش في أطراف المدن (المنحنى اللانموذجي لعرض العمل - فعروض العمل تزداد عندما يقل الدخل - Dessing 2004، عدم فعالية خطط التأمين ضد الأخطار، Duflo 2003، لا توجد إستراتيجية زمنية للإستثمار... الخ)

وتنجم عن هذه الملاحظات نتيجتين:

النتيجة الأولى هي أن وضع سياسات تؤيد المساواة في النوع تتوجه حصرياً إلى تقارب المواقف في مواجهه سوق العمل من شأنه أن يهمل جزئي من المسألة المطروحة، بل من الممكن التوصل بذلك إلى نتائج متناقضة.

النتيجة الثانية تتعلق بالنفوذ الفعال لبعض التغييرات النظامية والتي تهدف إلى ارساء مفاهيم التكافؤ في الأذهان والممارسات. وتتميز الدول المتوسطة بأن التغييرات النظامية (خاصة القوانين العائلية) لا تؤدي الي حقائق

لموسة يمكن ملاحظتها، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالأحكام القضائية. فهي تعاني من نقص في المصادقية والتخصص.

وحتى تحقق هذه التغييرات النظامية تغييرات ملموسة في الممارسات، فمن الضروري أن :

ان تفهم هذه التغييرات على إنها مساهمات فعالة تساهم في مواجهة الحقيقية المطروحة، خاصة في البيئات الفقيرة وليس فقط على إنها مجرد نقل لنموذج ثقافي.

ان يصاحبها سياسات اجتماعية ثقيلة تهدف إلى تحسين الظروف الواقعية لحياة الأسر في هذه البيئات.

ان تكون المرأة نفسها متقبلة لهذه السياسات حيث سيكون رد فعلها أفضل بقدر ما يتم توعيتها، وبقدر مشاركتها في تحسين مستوى الأسرة وليس فقط لحريتها الشخصية كمواطنة.

التفرقة النوعية في الحياة الاقتصادية تتراجع بمعدل بطئ

إن التطورات التي تؤثر في جملة المجتمع تتم في نطاق الاقتصاد والتكنولوجيا. وهذا الأمر يعتبر حقيقي في المجتمع الأوروبي كما هو الحال في مجتمعات دول البحر المتوسط. فالعولمة قد زادت من سلطة الاقتصاد والتكنولوجيا و تصاحبها عملية تحرير عامة (ولكنها تختلف في إيقاعها) للمجتمعات تمس الكثير من الجوانب الخاصة بهذه المجتمعات بخلاف الجوانب الاقتصادية، كالجوانب العائلية، و تلك المتعلقة بالحرية الشخصية... الخ.

وتقع التفرقة النوعية في الاقتصاد الرسمي في قلب هذه التطورات. ويمثل إيقاع انخفاض هذه التفرقة مؤشراً لمدى قدرات المجتمعات على التكيف مع العالم الخارجي.

إن التفرقة النوعية تمس أولاً فرصة المرأة للمشاركة المعلنه (أى في القطاع الرسمي) في قوة العمل، وما يستتبع ذلك من ظروف مرتبطة بدخولها في مجال العمل.

1- العناصر الأساسية لمشاركة المرأة في قوة العمل

هناك عاملان مميّزان لمشاركة المرأة في قوة العمل. وهم من ناحية نمو معدلات الخصوبة ومن ناحية أخرى متوسط المستوى التعليمي للفتيات (انظر الملحق 1)

جدول (1): معدل الخصوبة (عدد الاطفال لكل سيدة)				
	1972	1982	2002	2003
الجزائر	7.4	6.4	2.8	2.7
مصر	5.5	5.1	3.2	3.1
اسرائيل	3.8	3.1	2.7	..
الاردن	..	6.5	3.5	3.5
لبنان	4.9	3.8	2.2	2.2
المغرب	6.9	5.1	2.8	2.7
سوريا	7.7	7.4	3.4	3.4
تونس	6.2	4.9	2	2
تركيا	5	4.1	2.5	2.4
الاراضي الفلسطينية	4.9	4.9

المصدر: البنك الدولي، WDI 2005

وقد قامت دراسة حول المنطقة بربط معدل مشاركة الإناث بمعدل الخصوبة والتعليم من خلال نموذج قياسي. وكما هو متوقع، فقد وجد أن معدل الخصوبة له أثر سلبي : حيث أن انخفاض هذا المعدل يرفع من معدل

المشاركة مع بقاء باقي المتغيرات ثابتة. أما معدل التعليم فله أثر إيجابي أقل قوة وإنما أكثر معنوية. ويبدو أن معدل الخصوبة يفسر 30 - 37 % من الزيادة في معدل المشاركة في سوق العمل فيما بين 2000 و 1980. أما زيادة معدل التعليم فتفسر فقط 11 - 15% من الزيادة. وأما الهيكل العمري للإناث فيفسر 30 - 33% خاصة في الشريحة العمرية المتوسطة. وهذا التحليل تدعمه دراسات أخرى.

ويؤكد هذا التحليل الذي يتناول الدول المتوسطة نتائج أخرى تم الحصول عليها في إطار تقرير البنك الدولي عن وضع المرأة (2004) ويتناول حوالي مائة دولة. هذان العنصران (الخصوبة ومستوى التعليم) اللذان يتم تقديرهما كميًا يضعان الدول المتوسطة على مستوى مرضي بين الدول بنفس مستوى النمو في المتوسط.

وإذا أخذنا في الاعتبار، في المقام الأول، معدل الخصوبة³ والذي يعتبر إحصائياً السبب الأكثر أهمية لمشاركة المرأة، فسنرى إن التطور قد أصبح ملحوظاً منذ عشرين عاماً.

إلا إنه يوجد تفاوت كبير بين هذه الدول، فدولة تونس، والتي تعتبر من وجهة النظر هذه متقدمة إلى حد كبير حيث إن هذه الدولة تعتبر في مستهل عملية لتجديد السكان. وفي المقابل نجد أن ليبيا، سوريا، السلطة الفلسطينية والأردن قد سجلت معدلات خصوبة عالية. ولانخفاض معدلات الخصوبة أسباب ثقافية (ففي دولة تونس، ارتفع متوسط سن الزواج للفتيات في خلال عقدين من 20 إلى 27 عاماً) ويمثل هذا العامل الأساسي للتحول السكاني الحالي في الدول المتوسطة.

وكما هو الحال بالنسبة للبلدان الأخرى، فقد وضعت جميع هذه الدول كافة الإمكانيات التي تهدف إلى تحسين معونات الأمومة بالنسبة للمرأة العاملة، فوجود الأطفال لم يعد بصفة عامة عائقاً أمام عمل المرأة في الدول المتوسطة.

وفي المقام الثاني، فبيما يتعلق بالتعليم، الذي يعتبر السبب الثاني المعتمد على مستوى العالم لتشجيع عمل المرأة فقد حققت الدول المتوسطة نجاحات كمية كبيرة، فهي الأعلى بين الدول النامية التي تخصص غالبية مواردها الخاصة بالميزانية لأغراض التعليم (حوالي 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي). فضلاً عن ذلك، فقد سجل تعليم المرأة تقدماً هاماً في جميع المراحل. وعلى الرغم من أن الفجوة مازالت كبيرة مع الإتحاد الأوروبي، ولكنها أصبحت تتركز أكثر على النواحي الكيفية أكثر من الكمية.

جدول (2): توزيع الخريجات حسب نوعية المؤهل الدراسي في بعض دول الجنوب

الاراضي الفلسطينية	اسرائيل	لبنان	المغرب	تركيا	
24.1	14.5	5.1	1	19.1	التعليم
16.3	9.4	21	34.1	6.8	علوم انسانية وفنون
27.7	25.5	44.1	15.8	26	علوم اجتماعية، تجارية وحقوق
11.5	3.7	13.2	5	8.3	صحة
5.8	2.7	5	2.8	8.6	هندسة و صناعة و بناء
13.9	5.4	8.3	11.2	7.5	علوم
0.3	0.5	0.6	..	3.9	زراعة
0.4	38.3	2.7	30.1	19.8	أخرى

المصدر: حسابات معهد المتوسط، و UNESCO ومعهد الاحصاء

- ففي المرحلة الابتدائية، تصل المعدلات الإجمالية للتعليم 102 إلى % للفتيات و 107.7% للصبيات، وتنخفض هذه المعدلات إذا أخذنا في الاعتبار التعليم الصافي (مع حساب نسبة القصور) إلى 91.6% للفتيات و

94.3% للصبيّة. وتعتبر المغرب وتركيا متأخرتان فيما يتعلق بالمعدلات الصافية لإرتياد المدارس الابتدائية للفتيات بنسبة 85% وبوجود فارق بين الفتيات والصبيّة يصل على 6 نقاط.

- وفي المرحلة الثانوية يصل المعدل الإجمالي لتعليم الفتيات إلى 72.6% ويقارب نسبة 65% صافي (تصل هذه النسبة إلى 90% في أوروبا). ولكن تظل هناك فروق كبيرة طالما أن المغرب وتركيا تسجل معدلات تعليم في المرحلة الثانوية أقل من النصف بالمقارنة بمتوسط الدول المتوسطية (في الأردن وفي مصر تكون المعدلات الإجمالية للتعليم أعلى بنسبة 85%) أما في أوروبا فإن نسبة التعليم الصافي في المرحلة الثانوية تبلغ أقل من 90%. أما فيما يتعلق في التباين بين الصبيّة والفتيات، فيمثل حوالي 10 نقاط لصالح الصبيّة في الدول المتوسطية.

- أما في التعليم العالي، فإن الفتيات تمثلن 33% من المرحلة العمرية و يتواجدن بصورة مساوية للصبيّة (ولكن عددهم يعتبر أقل من النصف بالنسبة للإتحاد الأوروبي 63% من المرحلة العمرية) فالحاجز يبرز هنا بوضوح في المرحلة الثانوية. أما عند وصولهم إلى مرحلة التعليم العالي فتستمر الفتيات بصورة أكبر من الصبيّة. و تتخصص الغالبية العظمى منهن في المجالات الأدبية، العلوم الإنسانية، الحقوق، مما يؤهلهن طبيعياً للوظائف الإدارية والخدمية.

- إن مؤشرات الفعالية للنظام التعليمي تتفق جميعها إن الميزانية الممنوحة للتعليم ليست بمقدار النتائج المحققة. فمعدلات إعادة السنة الدراسية في التعليم الابتدائي تصل إلى 7% مع وجود فجوة متوسطة تقدر بست نقاط مع الإتحاد الأوروبي (وتعتبر هذه المعدلات عالية جداً خاصة في الجزائر والمغرب) ولكنها تعتبر أضعف بالنسبة للفتيات مقارنة بالصبيّة. وتصل نسبة الفتيات التي ينهين التعليم الابتدائي إلى 86% كما هو الحال بالنسبة للصبيّة كما إن نسبة 80% من الفتيات والصبيّة على حد سواء تصل إلى المرحلة المعادلة لنهاية التعليم الابتدائي، مما يمثل فجوة تصل إلى حوالي 14 نقطة بالمقارنة بالإتحاد الأوروبي الذي يقترب من نسبة 100%.

2- تفرقة كبيرة في فرص العمل وفي مجالات العمل نفسها

إن التطور في معدلات الخصوبة والجهد التعليمي المحقق في الدول المتوسطية كان من الممكن أن يترجم في صورة مشاركة أكثر إتساعاً وأكثر مساواة للمرأة في قوة العمل. وكما قيل سابقاً فإن الأمر يتعلق بتناقض تحاول كافة الخبرات الدولية تفسيره. فالأسباب الثقافية، الوضع القانوني للمرأة، الطريقة التي تتحيز بها الأنظمة الجديدة التي وضعت في كافة الدول المتوسطية (خاصة القوانين الجديدة الخاصة بالمرأة) كلها تعتبر بوضوح عناصر حتمية مقررة. وعلى الصعيد الاقتصادي الذي يركز عليه هذا التقرير، فبإمكاننا التركيز على نقطتين تلعبان دوراً محددًا في هذا الموضوع: العامل الأول يتعلق بالتميز في المشاركة بسوق العمل الذي يضعف من دور المرأة الفعال في المجتمع والعائلة ولا يدفعها إلى الدخول في الحياة المهنية. أما العامل الثاني يتعلق ببنية الوظائف المتاحة نفسها ويمثل إنعكاساً لنوع من نمو فرص عمل في صالح المرأة و رد فعل المرأة له.

وإذا أخذنا في الاعتبار الأول مشاركة المرأة حسب السن بالنسبة لمعدلين البطالة والمشاركة (جدول 3 و 4)، سنتنتج أن الفجوة بين الرجال والنساء أقل في الجزائر، إسرائيل، المغرب، تونس، وتركيا. وعلى العكس نجد الفجوة أكبر في دول المشرق (مصر، الأردن، سوريا). وإن كان لابد من النظرة النسبية حيث أن الفجوة في الإتحاد الأوروبي 1.3 نقطة (بطالة الذكور 5.8% و 8% للإناث، انظر شكل رقم 5).

جدول (3): معدل البطالة للذكور والانات حسب التقسيم العمري

الجزائر (2004)					مصر (2002)				
الفرق	انات	ذكور	المجموع	المجموع	الفرق	انات	ذكور	المجموع	المجموع
1.5	21.3	19.8	20.1	المجموع	17.6	23.8	6.2	10	المجموع
-19	33.7	52.8	49.9	15-19	22.1	41.4	19.3	25.7	15-19
12.6	51.3	38.7	40.7	20-24	16.9	39.4	22.5	27.9	20-24
14.3	44.5	30.2	32.7	25-29	30.7	45.8	15.1	23.8	25-29
-1.7	15.3	17	16.7	30-34	14.3	16	1.7	5	30-39
-3.2	6.9	10.1	9.4	35-39	0.2	0.4	0.2	0.2	40-49
-4.4	2.8	7.2	6.4	40-44	0.4	0.5	0.1	0.1	50-59
-2.8	3.4	6.1	5.7	45-49	60+
-1.3	3.2	4.4	4.3	50-54					
-1.8	0.4	2.2	2	55+					
اسرائيل (2003)					الاردن (2004)				
الفرق	انات	ذكور	المجموع	المجموع	الفرق	انات	ذكور	المجموع	المجموع
1.1	11.3	10.2	10.7	المجموع	4.7	16.5	11.8	12.5	المجموع
6.7	35.2	28.6	31.2	15-17	-8.6	23.3	31.9	31.6	15-19
0	21.3	21.3	21.3	18-24	11	33.2	22.2	24.1	20-24
1.1	11.5	10.4	10.9	25-34	4.3	13.2	8.9	9.6	25-39
1.9	9.8	7.9	8.8	35-44	-2.8	1.6	4.4	4.1	40-54
0	8.2	8.2	8.2	45-54	4.8	7.7	2.9	3.1	55-64
-1.5	5.9	7.3	6.7	55-59	-0.9	0	0.9	0.9	65+
-2.3	5.3	7.6	6.7	60-64					
-0.3	3.8	4.1	4	65-69					
-0.4	2.4	2.7	2.6	70+					
المغرب (2003)					تونس (2001)				
الفرق	انات	ذكور	المجموع	المجموع	الفرق	انات	ذكور	المجموع	المجموع
1.4	13	11.5	11.9	المجموع	0.8	15.9	15.1	15.3	المجموع
-1.5	15.9	17.4	17	15-24	-10.4	27	37.4	34.1	15-19
5.2	22	16.8	18.2	25-34	-2.8	23.4	26.2	25.3	20-29
0.9	7.8	6.9	7.2	35-44	-0.4	10.1	10.5	10.4	30-39
-1.9	1.8	3.7	3.2	45-59	-0.9	5.4	6.3	6.2	40-49
-0.3	0.4	0.8	0.7	60+	0	5.8	5.8	5.8	50+
سوريا (2002)					تركيا (2004)				
الفرق	انات	ذكور	المجموع	المجموع (15+)	الفرق	انات	ذكور	المجموع	المجموع
15.8	24.1	8.3	11.7	المجموع (15+)	-0.8	9.7	10.5	10.3	المجموع
17.3	40	22.7	27.8	15-19	-2.7	14.9	17.6	16.7	15-19
17.5	37.8	20.3	24.9	20-24	-0.4	21.1	21.5	21.3	20-24
12.4	15.9	3.6	6.3	25-39	0.1	13.5	13.4	13.4	25-29
2.4	3	0.6	0.9	40-59	-0.3	8.8	9.1	9	30-34
1.9	3.4	1.5	1.6	60-64	-1.6	6.1	7.7	7.3	35-39
0.1	1.4	1.3	1.3	65+	-2.1	4.7	6.8	6.3	40-44
					-4.4	2.5	6.8	5.8	45-49
					-4.5	2.3	6.8	5.7	50-54
					-4.2	0.4	4.6	3.4	55-59

-2.6	0.6	3.2	2.4	60-64
-1.2	0	1.2	0.9	65+

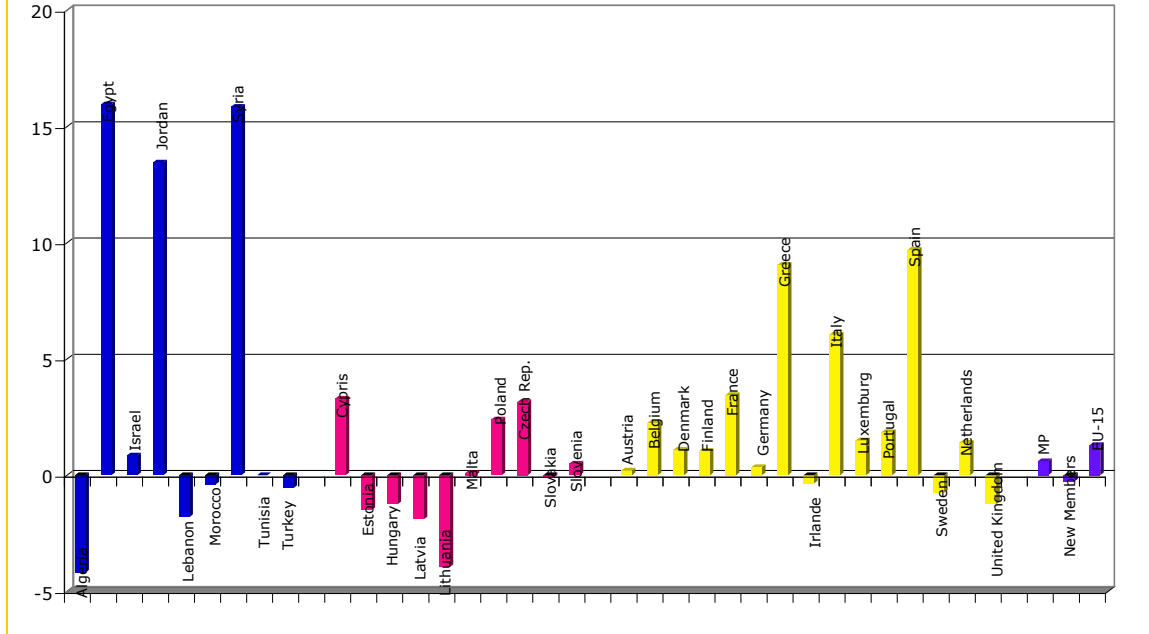
المصادر: الجزائر: Laborsta, ILO website / البطالة : اشخاص من سن 15 وما فوق، سبتمبر من كل عام. مصر: Laborsta, ILO website، السكان النشيطين اقتصادياً: المصريين فقط عدا الجيش و البطالة: مايو و نوفمبر من كل عام. اسرائيل: ILO website، السكان النشيطين اقتصادياً: ماعدا الجيش. الاردن: الاحصاء السكاني الاردني INS. المغرب: Laborsta, ILO Website. سوريا: Laborsta, ILO website، السكان النشيطين اقتصادياً: ماعدا الجيش. تونس: احصاء العمالة. تركيا: Laborsta, ILO Website.

ولكن إذا كانت تركيا كإسرائيل حيث التقسيم حسب السن لا يظهر تباين كبير بين الذكور والإناث، فالوضع مختلف تماماً في المغرب والجزائر حيث الإناث بين سن 20-30 سنة يعانون من البطالة أكثر من الرجال بدرجة ونصف. وهذا الوضع يتكرر في مصر وسوريا والأردن حيث بطالة الإناث أعلى مرتين من بطالة الذكور.

جدول (4): معدل المشاركة في قوة العمل بين الذكور والإناث حسب التقسيم العمري

الجزائر (1996)				مصر (2002)				الفرق	المجموع (+15)
الفرق	اناث	ذكور	المجموع	الفرق	اناث	ذكور	المجموع		
-39.8	7.2	47	27.4	-33.9	12.6	46.5	29.4	المجموع	
-65.7	11.8	77.5	44.9	-50.3	18.4	68.7	43.2	المجموع (+15)	
..	0-9	0-14	
..	10-14	-13.2	10.3	23.5	17.2	15-19	
-40.1	10.4	50.5	30.9	-27	34.6	61.6	49.4	20-24	
-60.9	21	81.9	52.1	-65.2	30.1	95.3	59.1	25-29	
-74.5	18.7	93.2	56.3	-76.4	22.6	99	55.7	30-39	
-85.9	11	96.9	54.4	-79.6	19.5	99.1	57.4	40-49	
-90	6.5	96.5	52.5	-88	10.3	98.3	51	50-59	
-86.6	10.3	96.9	54.9	-31.6	2.1	33.7	19.1	60-64	
-86.9	8.3	95.2	52	-14.9	1.4	16.3	10.8	65+	
-80.7	10.3	91	49.6					50-54	
-72.4	7.6	80	42.4					55-59	
-22.8	1.7	24.5	12.7					60+	
اسرائيل (2003)				الاردن (2004)				الفرق	المجموع (+15)
الفرق	اناث	ذكور	المجموع	الفرق	اناث	ذكور	المجموع		
-11	49.1	60.1	54.5	-53.3	10.4	63.7	37.4	المجموع	
-3.5	7.4	10.9	9.2	-22.7	1	23.7	12.9	15-19	
7.7	45.1	37.4	41.2	-51.6	16.3	67.9	44.1	20-24	
-11.6	69.8	81.4	75.7	-75.8	17.6	93.4	54.7	25-39	
-14.8	70	84.8	77.3	-72.5	8.8	81.3	43.7	40-54	
-14.2	69.9	84.1	76.8	-42.1	1.4	43.5	22.4	55-64	
-19.6	54.4	74	63.8	-13.6	0.3	13.9	7.6	65+	
-26.2	28	54.2	40.2					60-64	
-17.4	9.8	27.2	17.7					65-69	
-6.4	3.1	9.5	5.8					70+	
المغرب (2003)				تونس (2001)				الفرق	المجموع (+15)
الفرق	اناث	ذكور	المجموع	الفرق	اناث	ذكور	المجموع		
-34.5	20.2	54.7	37.4	-50.2	25.8	76	50.9	المجموع (+15)	
-50.1	27.3	77.4	51.9	0-9	
-0.9	3.3	4.2	3.8	10-14	
-38.2	23.8	62	43.1	-16.2	15.6	31.8	23.9	15-19	
-59.2	34.7	93.9	63.8	-39.8	35.4	75.2	55.4	20-29	
-64.5	31.1	95.6	61.9	-65.9	31.1	97	63.3	30-39	
-59.5	29.2	88.7	57.7	-73.5	23.1	96.6	60.2	40-49	

الشكل (5): اختلاف معدل البطالة بين الرجال والنساء حسب معدل الوسيط 1999-2003



المصدر: حسابات معهد البحر المتوسط، البنك الدولي و WDI 2005

- وأخيراً، فالتفرقة قد تأخذ شكل نوع الوظائف التي تتاح للإناث والتي تكون غالباً وظائف تنفيذية في حين أن الرجال تتاح لهم غالباً وظائف تعتمد على الإدراك واتخاذ القرار. وعلى المستوى القومي فهذا يكون أكثر وضوحاً في المجالات السياسية في الدول الأوروبية والمتوسطة على السواء. ولكن قلة البيانات والإحصاءات تحد من إمكانية الدراسة المتعمقة لهذه الظاهرة. فالمرأة التي لديها أطفال أو في سن الإنجاب تعاني من تمييزاً سلبياً في سوق العمل. فعدم وجود بنية تحتية ملائمة ووجود قوانين تعوق المرأة تعتبر عوامل محددة لمسار هذه القضية. وفي هذا الإطار نجد أن الفجوة بين الإناث والذكور تصل لأعلى معدلاتها بين 20 - 40 سنة في حين أن المعدلات المشاركة تصل لأقصاها قبل سن 25 سنة في حالة النساء قبل أن تتراجع. وهذا يضيف مشكلة إعادة الإدماج في سوق العمل بعد التوقف للإنجاب. (جدول 4 : معدل المشاركة بين الذكور والإناث حسب الشريحة العمرية) وأحد أسباب زيادة البطالة المؤنثة في سن 20-25 وضعف مشاركتهن تعود إلى الزيادة في الطلب على العمل في هذه الشريحة بعد إنهاء المراحل الدراسية.

وهنا تظهر بعض المشكلات :

- قيام النساء بالدراسة لسنوات طويلة ولكن في مجالات نظرية لا يمكن تعبئتها سريعاً في سوق العمل.
- التمييز ضد المرأة بسبب الإنجاب أو الزواج، مشاكل البنية التحتية مروراً بالقيود القانونية التي تحد من حرية وفرص الاختيار.
- عدم وجود بيانات وإحصاءات دالة ودقيقة تسمح بدراسات أكثر عمقاً كمعرفة أسباب التساوي في معدلات البطالة للجنسين بعد سن 35 سنة وثبات فجوة المشاركة، هل هي تعود لخروج النساء من سوق العمل أم لزيادة خبرتهن وزيادة الفرص أمامهم. و من المؤكد أن العاملين لهما دوراً ولكن من المهم معرفة درجة تأثير كلا منهما.

جدول (5): نسبة مشاركة الاناث في مختلف القطاعات (2002-2004)

EU15**	EU25*	تركيا	سوريا	المغرب	اسرائيل	مصر	الجزائر	
2003	2003	2004	2002	2003	2003	2003	2004	
3.10%	4.20%	57.20%	58.10%	56.80%	0.80%	39.00%	21.80%	الزراعة، الصيد و الغابات
0.00%	0.00%	0.00%				0.10%	0.218	صيد الاسماك
0.10%	0.10%	0.00%		0.10%	9.70%	0.10%	0.005	استخدام المناجم والمحاجر
12.30%	13.30%	13.50%	5.80%	18.20%		4.80%	0.007	الصناعة
0.30%	0.40%	0.10%		0.10%	0.30%	0.60%	0.264	كهرباء، الغاز ، المياه
1.50%	1.50%	0.40%	1.00%	0.30%	1.00%	0.80%	0.003	البناء
16.20%	16.30%	7.20%	2.50%	3.80%	12.00%	6.30%	0.008	تجارة الجملة والتجزئة و الصلاحيات
5.20%	4.90%	1.60%		1.20%	3.70%	0.40%	0.033	فنادق و مطاعم
3.60%	3.70%	1.10%	0.70%	0.90%	4.00%	1.50%	0.008	النقل والتخزين
3.70%	3.60%	1.50%	1.00%	1.70%	4.30%	1.40%	0.012	والاتصالات
9.50%	8.80%	2.30%			11.90%	1.40%	0.017	الوساطة المالية
7.50%	7.40%	2.20%						العقارات، الإيجارات، وخدمات الاعمال
10.90%	11.30%	5.30%	31.00%	3.50%	5.40%	12.80%	0.012	ادارة عامة و دفاع، تأمينات اجتماعية
17.40%	16.40%	4.00%		13.40%	20.70%	22.50%	0.084	تعليم
5.70%	5.50%	1.50%			17.30%	7.30%	0.193	صحة واعمال اجتماعية
2.40%	2.10%	2.10%			5.60%	0.90%	0.074	انشطة اجتماعية وشخصية
0.10%	0.10%	0.00%			2.90%	0.20%	0.049	اخرى
0.10%	0.10%			0.10%	0.10%	0.00%	0.001	أسر خاصة تضم عاملين
99.60%	99.50%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	منظمات أجنبية
								غير ميين
								المجموع

المصدر: ILO, Laborstat، (نوفمبر 2006) انظر جدول (6)

وإذا أخذنا في الاعتبار في المقام الثاني طبيعة الوظائف المشغولة فسوف نصل إلى رؤية متشابهة : رؤية الاقتصاد المتجه نحو مهارات المرأة والرؤية التي تتناول الوظائف التي يمكن أن تشغلها المرأة. وقد أمكن إثبات إن هذه النظرة الأخيرة مرتبطة بالفكرة التي تراودهم عن مستقبلهم المهني مع الأخذ في الاعتبار الأماكن التي شغلنها في الماضي. وهذا التمثيل هو الذي دفعهم إلى ترجيح بعض الوظائف في بعض القطاعات أكثر من غيرها والذي خلق نوع من الهرع الذي سيؤثر على المدى الطويل على شكل الوظائف النسائية. وهذه الظاهرة توجد بحدّة أكبر في الدول النامية (برين و جارسيا-بينالوسا، 2002). ومن الممكن الإستنتاج إنه حتى لو تساوت نقاط تفضيل الرجال والنساء فإن إختيارهم لمجالات العمل سوف تختلف.

وتظهر العديد من الملاحظات من تحليل الوظائف التي تشغلها المرأة في أوروبا والدول النامية.

إن عمل المرأة في أوروبا كما هو الحال بالنسبة للدول المتوسطة متاح بصورة مميزة في مجالات التعليم، خدمات الصحة والخدمات العامة. ولذا، فهناك فرص قليلة للإعتقاد أن النمو الاقتصادي في الدول المتوسطة يغير بشكل ملحوظ معدلات نشاط المرأة لزيادة توظيفها في مجال الصناعة مثل فنيين أو مهندسين (وهذا لا يعني عدم الإتجاه إلى زيادة توجيهها نحو هذه المهنة). والعديد من المؤشرات الجزئية تشير في نفس الإتجاه. ففي تونس على سبيل المثال تم وضع خطة لتأهيل المهندسين المعماريين التحقت بها العديد من الفتيات ويقتضي الأمر مرور عامين على الأقل لوجود وظيفة. ومما هو جدير بالملاحظة أن 60% من مدرسي المرحلة الابتدائية هم من النساء (40% من مجموع الوظائف التعليمية في الدول المتوسطة، ويعتبر هذا الرقم هام ولكنه أقل عما نجده في الإتحاد الأوروبي حيث 96% من الوظائف التعليمية تشغلها المرأة.

جدول 6: عمالة الاناث حسب التقسيم القطاعي (2002-2004)

التقسيم القطاعي للعمالة من الاناث (أهم القطاعات) نسبة الاناث من العمالة داخل كل قطاع

النسبة التي يمثلها القطاع من عمالة الاناث. و بين الأقواس: النسبة التي يمثلها القطاع من العمالة الكلية ذكور و اناث
نسبة عمالة المرأة من مجموع عمالة القطاع. و بين الأقواس: النسبة التي يمثلها القطاع من العمالة الكلية ذكور و اناث

قطاع الاسر - عمالة خاصة 45% (>1%) خدمات تعليمية 43% (8%) صناعات تحويلية 42% (11%) المتوسط: 17%	صناعات تحويلية 26% (11%) زراعة 22% (20%) خدمات تعليمية 19% (8%)	الجزائر 2004
خدمات صحية و اجتماعية 46% (3%) خدمات تعليمية 40% (11%) زراعة 26% (29%) المتوسط: 46%	زراعة 39% (29%) خدمات تعليمية 22% (11%) ادارة عامة- دفاع 13% (11%)	مصر 2003
قطاع الاسر - عمالة خاصة 88% (2%) خدمات تعليمية، صحية و اجتماعية 76% (12%) & 11% وساطة مالية 59% (3%) المتوسط: 46%	خدمات تعليمية 21% (12%) خدمات صحية و اجتماعية 17% (10%) تجارة 12% (13)	اسرائيل 2003
صناعات تحويلية 39% (12%) زراعة و وساطة مالية 34% (30% & 1%) خدمات تعليمية، صحية و اجتماعية 43% (11%) المتوسط: 26%	زراعة 57% (44%) صناعات تحويلية 18% (12%) خدمات تعليمية و خدمات اجتماعية أخرى 13% (11%)	المغرب 2003
ادارة عامة و خدمات غير تجارية 27% (21%) وساطة مالية 14% (1%) المتوسط: 18%	صناعات تحويلية 58% (14%) خدمات غير تجارية (ادارة، تعليم، الخ) 31% (21%)	سوريا 2002
قطاع الاسر - عمالة خاصة 66% (>1%) خدمات صحية و اجتماعية 50% (2%) زراعة 45% (34%) المتوسط: 27%	زراعة 57% (34%) صناعات تحويلية 14% (17%) تجارة 7% (15%)	تركيا 2004
قطاع الاسر - عمالة خاصة 85% (1%) خدمات صحية و اجتماعية 77% (9%) خدمات تعليمية 70% (7%) المتوسط: 44%	خدمات صحية و اجتماعية 16% (9%) تجارة 16% (15%) صناعات تحويلية 13% (19%)	EU 25* 2003

قطاع الاسر - عمالة خاصة 85% (1%)	خدمات صحية و اجتماعية 17% (10%)	*EU 15*
خدمات صحية و اجتماعية 76% (10%)	تجارة 16% (15%)	2003
خدمات تعليمية 69% (7%)	صناعات تحويلية 12% (19%)	
المتوسط: 43%		

المصدر: قاعدة بيانات ال ILO Laborstat، منظمة العمل الدولية، فبراير 2006.

* باستثناء قبرص و هولندا

ونتيجة لذلك فإذا كنا نرغب في الحصول على نتيجة ذات معنى هام فلا بد من التسليم بأن السبب الرئيسي الذي يفسر إختلاف معدلات نشاط المرأة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطة يرتبط بشكل كبير بحجم ونشاط القطاعات المعنية. حيث إنه في الدول الأوروبية فإن هذه القطاعات تكون مدعومة إلى حد كبير عن طريق موارد حكومية وبالمستوى المتوسط من الثروة. ولذا، فإنه لا شك أن زيادة معدلات نشاط المرأة في الدول المتوسطة سيعتمد على الوظائف الجماعية التي يتكلف بتوفيرها المجتمع (ولنتذكر إن في الإتحاد الأوروبي فإن ميزانيات الدولة و الهيئات العامة تمثل في المتوسط 48% من الناتج المحلي الاجمالي) (OECD 2005) - في مقابل 27% في الدول المتوسطة - المصدر WDI 2005) وعلى المستوى المحقق من الناتج المحلي الاجمالي للفرد. والنتيجة إن عمل المرأة يبدو إنه معتمد إلى حد كبير على مستوي النشاط الاقتصادي والذي بمفرده سيسمح بهذا المعدل من النمو لهذا النوع من الخدمات غير التجارية والخدمات العامة والذي سيعدل التوقعات المستقبلية لها.

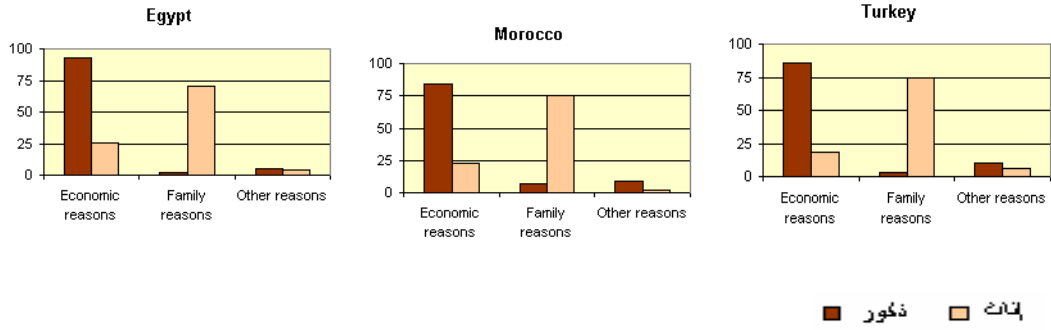
وبصورة أكثر تحديداً فسوف نلاحظ أهمية عمل المرأة في مجال الزراعة في مصر والمغرب وتركيا، وإنه بإستثناء الجزائر، هذا الإستثناء الذي يرجع إلى أهمية قاعدتها الصناعية من الشركات العامة (فأثار الشكل العام للعامل الذي كان غير مفرق للنوع ما زال باقيا فليس من بين الدول المتوسطة أو الأوروبية أي دولة تظهر فيها وظائف نسائية هامة في مجال الصناعة. والإستثناء الرئيسي هو مجال النسيج والملابس في الدول المعنية.

إطار 1: الهجرة النسائية في المنطقة المتوسطة

علي الرغم من عدم وجود بيانات كافية في موضوع هجرة المرأة، يمكن ملاحظة نمو هذه الظاهرة منذ الستينات، حيث تزايدت نسبة النساء المهاجرات من 46.6% في عام 1960 إلى 49.6% في عام 2005 على مستوى العالم. أما بالنسبة لمنطقة شمال أفريقيا، فإن بيانات السكان التابعة للأمم المتحدة تشير إلى انخفاض نسبة المهاجرات من 49.5% في 1960 إلى 43.6% في 2005. ويهاجر معظم هؤلاء النساء من أجل أسباب تتعلق بلم شمل الأسرة (بمعنى أن رب الأسرة أو العائل مهاجر) وتمثل نسبة المهاجرات لهذا الدافع في الإتحاد الأوروبي حوالي 65% من النسبة الكلية للنساء المهاجرات في الإتحاد الأوروبي (2004 European Foundation)

وبالرغم مما سبق فلا يجب إهمال الدوافع الأخرى للهجرة وخاصة بالنسبة للنساء اللاتي يهاجرن وحدهن للبحث عن فرص العمل وإعالة أسرهن (أسباب اقتصادية). فمستوى التعليم المتزايد لدى النساء، ومشكلة البطالة، والرغبة في الهروب من أوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة، قد ساهم في تأنيث الهجرة. وقد تكون هناك أسباب أخرى كالرغبة في الدراسة والتدريب المهني.

الشكل : الدوافع الرئيسية للهجرة حسب الجنس والقوميات



المصدر: NIDI/Eurostat, 2001

	معدل البطالة				معدل المشاركة				
	الإنث		الذكور		الإنث		الذكور		
	أجانب	مواطنون	أجانب	مواطنون	أجانب	مواطنون	أجانب	مواطنون	
النمسا	8.6	3.9	8.4	3.9	63.3	62.4	85.1	78.9	
بلجيكا	16.5	7.0	14.2	4.6	41.0	57.0	72.4	73.3	
جمهورية التشيك	12.5	10.1	7.6	7.1	56.3	63.3	87.8	78.7	
الدنمارك	7.2	4.9	12.2	3.6	53.0	76.2	71.2	84.1	
فنلندا	29.9	11.2	24.2	10.0	60.2	74.6	83.1	79.4	
فرنسا	23.9	10.7	17.1	7.1	48.6	63.3	76.6	75.1	
ألمانيا	11.7	7.8	13.4	7.2	50.7	64.7	77.6	78.9	
اليونان	17.6	16.2	7.6	7.2	56.0	49.0	89.2	76.2	
المجر	5.5	4.9		6.4	51.8	52.2	77.8	67.6	
أيرلندا	6.2	3.8	5.1	4.1	56.2	55.9	77.0	79.2	
إيطاليا	21.3	13.9	7.4	8.0	50.7	46.6	87.7	73.6	
لوكسمبورج	3.8	1.7	2.5	1.2	57.7	47.7	79.7	74.0	
هولندا	7.0	2.9	4.7	1.9	49.0	67.2	69.5	84.9	
النرويج	4.5	3.4	5.3	3.7	67.2	76.8	82.1	84.6	
البرتغال	9.6	5.1	8.4	3.1	65.3	64.0	81.5	79.0	
سلوفكيا	17.0	18.6	26.2	19.8	51.8	63.2	79.4	76.9	
أسبانيا	17.2	19.8	12.9	9.3	59.1	50.9	85.4	77.3	
السويد	13.0	4.6	16.1	5.5	60.3	74.2	63.1	78.0	
سويسرا	6.4	2.6	4.3	0.3	68.6	73.3	89.5	89.2	
المملكة المتحدة	7.9	4.4	9.8	5.5	55.8	68.4	75.6	83.1	

Source: Labour Force surveys, Eurostat, cited in OECD/SOPEMI 2002.

النساء المهاجرات فى قوة العمل بالاتحاد الأوروبى

تشير بيانات OECD حول معدل مشاركة الوطنيين والأجانب فى سوق العمل حسب الجنس (أنظر الجدول التالى) إلى أن النساء هن الأقل حظاً حيث:

- تعاني النساء المهاجرات من معدل البطالة الأكثر ارتفاعاً
 - تعاني (باستثناءات قليلة) من معدل المشاركة الأقل فى قوة العمل
- وفى بعض الدول يكون حجم الفجوة بين معدل مشاركة الذكور والإناث الضعف فى حالة المهاجرين عن حجمها فى حالة الداخلين الجدد فى سوق العمل.

فى فرنسا على سبيل المثال، معدل المشاركة بالنسبة للداخلين الجدد من الذكور يكون 12% أعلى من النساء ويصل إلى 28% أعلى فيما بين الأجانب.

وفى فنلندا فالفرقات تكون أعلى بفرق 5% بين معدل مشاركة الرجال والنساء الفنلنديات من حيث أن هذا الفرق يقفز إلى 23 نقطة فى حالة الأجانب.

أحد الأسباب لهذه المشاركة المنخفضة من قبل المهاجرات هى طبيعة ونوع الهجرة نفسها. فى حالة النساء اللائى يهاجرن لأسباب أسرية وعائلية تكون هناك العديد من العراقيل مثل الاجراءات النظامية فى البلد المضيف، ووضعهن القانونى وكذلك وجودهن كمرافقات لعضو الاسرة المهاجر يعرقل من فرصة دخولهن سوق العمل، مما يدفعهن للبحث عن عمل فى القطاع غير الرسمى كالعامل كخدم للمنازل وما يستتبع ذلك من عدم استقرار.

تبعات سياسية:

إن تأنيث الهجرة يطرح اسئلة ذات طبيعة سياسية. فمن منظور التقارب النوعى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لايد وأن تحصل المرأة على المساواة فى الفرص والمعاملة كالرجل فيماى بالهجرة والالتحاق بأسواق العمل الدولية.

و لايد أن نذكر بأن وضعهن كنساء مهاجرات غير موظفات يجعلهن عرضة للعديد من صور التمييز وعدم الأمان كالعامل فى وظائف باجر منخفض ووظائف غير متخصصة، وبدون حماية قانونية أو بحماية ضعيفة.

فعلى سبيل المثال، نجد فى فرنسا 42% من المغزبيات يعملن فى وظائف ذات عقود مؤقتة و46% من اللائى تعدين سن العشرين متعطلات (UNDP 2005، تقرير التنمية البشرية بالمغرب). هذه الأمثلة تستدعى وضع برامج متخصصة وتبنى سياسات تهدف إلى تسهيل دخول المرأة المهاجرة إلى سوق العمل (خاصة هؤلاء اللائى يصاحبن أزواجهن).

وتهدف سياسات الإدماج عادة إلى التركيز على إدماج الرجال المهاجرين بسوق العمل فى البلد المضيف برغم أن المرأة المهاجرة إلى مجموع المهاجرين تمثل نسبة كبيرة كما أوضحنا سابقاً، وادماجهن فى المجتمع وايضاً فى سوق العمل بالبلد المضيف أمر على قدر كبير من الأهمية.

ويمكن أخذ الخطوات الآتية من أجل حماية ومساندة المرأة المهاجرة :

يمكن للبلدان الأم أن تقوم بتعيين ملحقين بالسفارات، يكونوا متخصصين فى مواضيع العمل ويكون اهتمامهم منصب على النساء خاصة فى بلدان المهجر ويكونوا مسئولين عن حماية ومساعدة النساء المهاجرات.

من أجل التعامل بشكل أفضل مع الطلب على العمالة في بلاد المهجر فعلى الدول المصدرة للعمالة أن تقوم بتشجيع دور النساء في الحصول على عقود العمل الأجنبية.

يجب أن يكون للمنظمات غير الحكومية دوراً ويجب أن يكون المسؤولين عنها على قدر من الوعي من أجل القيام بدور إيجابي كتوعية وتوجيه النساء قبل السفر، وإرساء شبكات ونشر المعلومات المتعلقة بحماية وحقوق المهاجرين.

يجب تشجيع النساء المهاجرات أنفسهن على إرساء شبكات ليدعمن بعضهن البعض.

التفرقة النوعية في الجوانب الحيوية في الريف والقطاع غير الرسمي

نحن هنا في عالم الفقر، عدم الإستقرار الإجتماعي، حيث معدلات الخصوبة مرتفعة، الأمية والأنشطة غير الرسمية أي التي تتم خارج الدوائر الرسمية (غياب متكرر في الإعلان عن النشاط، مع تأمينات اجتماعية ضعيفة جداً للموظفين، ظروف عمل ومكافآت مخالفة للقانون، عدم تسجيل للنشاط... الخ) وتتكاتف كل المؤشرات لتشير إلى إنه في هذا العالم، يعيش نسبة كبيرة من السكان في ظروف حياتية دنيا).

هنا تجد أن الوحدة الأساسية هي الأسرة والتفرقة النوعية لا تؤثر فقط على مستوى حياة المرأة، ولكنها تؤثر أيضاً على كافة القرارات المتخذة داخل المنزل والتي قد يكون لها آثار هامة على الاهتمام المولى للأطفال وعلى مستوى معيشة الأسرة.

1 التفرقة النوعية في الريف

وقد ظهر عمل أدبي هام (دوفلو و جميل 2005) ليفضح إساءات التفرقة النوعية في الأوساط الفقيرة والمغلقة دائماً (كما هو مألوف في قرى الريف)، والتي تواجه دائماً العديد من الصدمات غير المتوقعة (المحاصيل السيئة، الأمراض بل والعنف) والتي لا تمتلك بيئة من البنيات التحتية الكافية. وقد أظهر هذا البحث العديد من النقاط للعيان خلال هذه السنوات الأخيرة فيما يختص بهذا الموضوع. وسوف نورد هنا أهم هذه النقاط :

أكثر هذه النقاط إثارة هو الموضوع الذي أبرزه أمارتيا سين ويتعلق بمسألة (النساء المفقودات Missing Women, Sen 1990). ففي هذا المقال الشهير أوضح سان إن أعداد النساء في الدول النامية أقل بكثير (من 60 إلى 100 مليون شخص) عما كانت ينبغي أن تكون إذا تلقوا نفس قدر الرعاية والتغذية التي يتلقاها الرجال.

وقد أدت سلسلة من الإهمال إلى هذا الوضع أكثر من كونه متعمداً. ففي الدول المتوسطة التي تعتبر إحدى مناطق العالم التي يقاوم فيها الفقر بشدة، فلا زالت هذه الظاهرة موجودة في المناطق الريفية. وقد أبرزت المفوضية العليا للتخطيط بالمغرب في تحليل جرى لها (مفوضية التخطيط 2005) إنه يوجد نسبة عالية من الوفيات لصغار الفتيات من سن عام إلى خمسة أعوام (والتي ارتفعت من نسبة 20% خلال الأعوام 1982-1991 كي تصل إلى 37.5% خلال الأعوام 1994-2003). وقد أضافت المفوضية إن "أوساط السكن الريفي تبدو سبباً واضحاً في ارتفاع نسبة وفيات الأطفال ممن هم دون سن الخامسة" وهذه الحقيقة مرتبطة بـ "مستوى تعليم الأمهات والفقر".

وترى المفوضية العليا إن معالجة هذه المسألة تتطلب وضع أنظمة تركز على معالجة الأسباب المؤدية إلى الوفيات قبل الولادة والتي تمثل 37% من إجمالي أسباب الوفيات قبل سن الخمس سنوات، كما أن استمرار

الأمراض المعدية تعد مسئولة عن 50% من حالات الوفيات وكذلك أمراض التغذية (نقص فيتامين أ ود، الحديد واليود). وتضاف إلى هذه العوامل الفقر، الأمية، الأحوال الصحية السيئة في البيئة المحيطة، وكذلك عدم كفاية البنية التحتية الخاصة بالرعاية الصحية والعاملين في هذا المجال في تلك البنية. وسنكمل هذا الحديث بالقول - كما أوضح المتخصصين في علم الإنسان - إن ارتفاع نسبة وفيات صغار الفتيات أكثر من الفتيان، مما يتعارض مع الواقع العالمي، يرجع بالتحديد إلى أن الأهالي يتطوعون بالذهاب على مركز الرعاية الصحية البعيد إذا كان الأمر يتعلق بصبي مريض أكثر من لو كان متعلقاً بفتاة مريضة (خانا وعالي 2003).

ويمكن اعتبار التفرقة النوعية في بعض النصوص على إنها نموذج مثالي لما يمكن أن نعبر عنه بأنه "مكيدة لعدم المساواة" (البنك الدولي 2006). حيث تعتمد الكثير من المجتمعات على الضوابط التي تضعها لتخصيص أدوار مختلفة للأفراد. ففي نمط العائلة القروية للعالم الثالث، يتركز نطاق الذكور خارج المنزل حيث يفترض أن يضع نظام للأسرة. أما نطاق الفتاة فهو داخل الحياة اليومية للعائلة. وبالتالي فكما يشير التقرير المذكور أعلاه "فإن أنشطة المرأة تساهم في تشكيل مستوى المعيشة الجماعي للأسرة، بينما الرجال يمثلون مركز الأسرة- فهم الذين يسعون وراء الخبز وهم الذين يربطون العائلة بالعالم الخارجي حيث الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المحددة. وهنا تترايط كافة العوامل لإستمرار هذه المرتبة : قوانين الزواج التي يمكن أن يكون مردودها قوانين الزواج، قوانين الميراث، الملكية، إمكانيات الحركة، القرارات الخاصة بتوظيف الموارد... الخ. وهذه الحقيقة هي التي تؤدي إلى زرع القوالب النمطية والتي في النهاية قد يكون لها بعض الآثار على نسبة وفيات صغار الفتيات المثارة سابقاً. والنتيجة التي من الممكن استنباطها من التقرير الحالي إنه إذا كانت هذه القوالب النمطية لم تختفي بالصورة الكافية، وإذا كانت القوانين الهادفة إلى المساواة لم توضع بعد، فإن التمويلات المباشرة الممنوحة للعائلة على سبيل المثال لن تغير من وضع المنزل الفقير الذي يولي إهتمام أقل لمرض الفتاة عن مرض الصبي. وفي المقابل فإن تطوير البنية التحتية الصحية بتعميم التأمين الصحي وبالتالي منح الأسرة الفقيرة الفرصة للحصول على رعاية مجانية كلها عوامل ستؤثر بنسب متفاوتة على الفتيات، حتى دون أن يغير ذويهم موقفهم تجاههم.

إذاً، ففي إطار الأسر الريفية الفقيرة فمن الضروري توفير الظروف الحياتية الأساسية المحفزة لتقوية وضع المرأة. لذا، يجب التعامل مع تطوير قدرات المرأة على إنها عملية تتم بعدة مراحل : (1) إشباع الاحتياجات الرئيسية (الحيلولة دون حالات الوفيات غير الطبيعية، الحرمان من التعليم الأساسي، الحد الأدنى من الأمن الغذائي) (2) تنمية القدرات التي تسمح بالحصول على فرص جديدة (التعليم لمرحلة أعلى، التأهيل المهني، الصحة، القدرة على التصرف) (3) تحسين البيئة القانونية والمؤسسية (4) تأمين مستوى حياة كريم (الاستفادة من القدرات، واجبات ومكافآت عادلة، إدماج ومشاركة، أمن (PNUD, 2004).

العديد من العائلات الريفية بالدول المتوسطة لا تزال في المرحلة الأولى. وفي هذه المرحلة، وبخلاف المشكلات المتعلقة بالصحة المذكورة أعلاه، ترى الـ Femise أن مشكلة الأمية مشكلة أساسية. فالعمل على حل مشكلة الأمية يعتبر أمراً أساسياً من منطلق إنها تحدد استقلال المرأة، قدرتها على التعرف على حقوقها وقدرتها على مواجهة المخاطر. وقد أدى قيام الدول المتوسطة بزيادة المدارس إلى الزيادة الكبيرة في المعدلات المتوسطة لمحو أمية السكان من الفتيات ممن تتجاوز أعمارهن 15 عاماً منذ بداية السبعينات (27.6% في عام 1970، في مقابل 70.4% في عام 2003)، وهي الظاهرة التي تسارعت منذ بداية التسعينات. إلا أن هذه المعدلات لا تزال بعيدة عن متوسط الإتحاد الأوروبي (92%) وبمتوسط الأعضاء الجدد (95%). وتعد أكثر الدول تأثراً بمشكلة الأمية هي المغرب ومصر. حيث تعرضت المغرب لتأخر واضح نتيجة لأن العديد من صغار الفتيات في هذا البلد (ما بين 15-24 عام) قد سجلن معدلات من التعليم تعتبر ضعيفة نسبياً. وتعتبر الدول الأكثر تقدماً في المنطقة من وجهة النظر هذه إذا رتبنا تنازلياً هي الأردن، تركيا، وسوريا (انظر الملاحق).

وتظهر التفرقة النوعية بقوة هنا، حيث سجل فارق 16 نقطة بين معدلات الأمية بين الرجال والنساء في نهاية الفترة في الدول المتوسطة. بينما يصل هذا الفارق إلى ثلاثة نقاط في دول الإتحاد الأوروبي. هنا أيضاً تسجل المغرب مركزاً مهماً (حيث سجلت فارق يقدر بـ 15 نقطة) يمكن إرجاعه إلى أن عدد كبير من السكان يعيشون في الريف.

كما تلعب قدرة المرأة على اتخاذ القرارات في إطار العائلة دوراً أساسياً. فعندما تحصل المرأة على دخل محدد يعود هذا الدخل بشكل جيد على أولادها. كما اتضح أيضاً إن إمتلاك المرأة لدخل خاص يقوي هذه السلطة داخل العائلة. وقد دعمت العديد من الدراسات فكرة أنه لو كانت المرأة تتحكم في دخل الأسرة فإن ذلك يكون له آثار مختلفة على تخصيص هذه الموارد داخل إطار العائلة. ويفترض هذا البيان التجريبي إنه بمقارنة وضع الدخول والأصول تحت تصرف الرجل فإن وضعها تحت تصرف المرأة يرتبط بتحسين ملحوظ في صحة الأبناء حيث إنها تخصص جزء كبير من النفقات على المواد الغذائية، على صحة الأبناء وعلى السكن (دينكان 1990 و 1992). وقد أوحى هذه البيانات بفكرة القروض الصغيرة المخصصة مباشرة للمرأة.

كما إن تعميم إعانات التقاعد كان أحد العناصر التي أظهرتها دراسات سابقة (دوفلو 2000). حيث أظهرت كافة مؤشرات النمو في حجم الفتيات، الصحة، والمرتبطة بالتغذية تحسناً حينما تتلقى الجدة إعانة معاش. ومما هو مثير للإهتمام ما يشير إليه الكاتب من إن فارق الحجم بين الفتيات من جنوب أفريقيا والفتيات الأمريكيات يقل بمعدل النصف عندما تتلقى الجدة إعانة معاش. ولا تظهر أي ظاهرة مشابهة إذا كانت إعانة التقاعد موجهة لرجل ولا يلاحظ أي شيء مشابه على الفتيان.

خلاصة القول، إن هذه الملاحظات تدعو للتفكير من جهة أن استقلالية قرار المرأة والمساواة في التعامل في إطار الأسرة تعتبر وسائل فعالة للقضاء على بعض الظواهر الشاذة والتي تمس الأبناء من الإناث في عالم الريف، ومن جهة أخرى فطالما أن الوضع الحالي لإستقلال المرأة لا يعتبر مرضياً فلا بد من تعميم البنيات التحتية الخاصة بالتعليم والصحة والإعانات الاجتماعية والمعاشات.

إطار 2: مصر وعمل الفتيات

(معتمد على ورقة د. راجي أسعد، "the Effect of Child Work on School Enrollement in Egypt", Economic Research Forum)

يختلف عدد الفتيات العاملات باختلاف تعريف العمالة (تعتبر الفتاة "عاملة" إذا أمضت أكثر من 14 ساعة في الأسبوع في السوق أو في أعمال الإعاشة). ويشمل أضيف تعريف "لعمالة السوق" (market labour) الفتيات اللاتي تعملن في السوق فحسب، واللاتي يبلغن نحو 96 ألف فقط (طبقاً لأحدث مسح لسوق العمالة المصري (ELMS) 1998)، إلا أننا إذا تطرقنا إلى "العمل الشامل" (exclusive labour) والذي يشمل الأعمال بالسوق وأعمال الإعاشة في القطاع الأولي (الزراعة والتنمية الحيوانية) فإن عدد الفتيات يتضاعف (170000). ويجب أن يؤخذ في عين الاعتبار التعريف الأشمل وهو "العمل المتضمن" (inclusive labour) والذي يتكون من تعريف العمل الشامل بالإضافة إلى الواجبات المنزلية التي تقوم بها الفتيات، إلا أن تحديد عدد الفتيات في تلك الفئة أمر صعب للغاية. وعدد الفتيات المتسربات من الدراسة يتعدى ضعف الأولاد المتسربين، بينما يبلغ عدد الفتيات المشتغلات بالسوق نصف عدد الأولاد. إلا أنه إذا تم إدراج أعمال الإعاشة والأنشطة المنزلية فسوف يقارب عدد الفتيات "العاملات" عدد الأولاد. وذلك إنما يشير إلى أي درجة تقلل المفاهيم الرسمية للعمل من شأن عمل الفتيات (سواء عمالة السوق أو العمالة الشاملة). وتقوم أكثر من 2.2 مليون فتاة في مصر بأنشطة منزلية (34.6% من إجمالي الفتيات في سن 6-14)، بينما تقوم أعداد غير محصورة برعاية الأطفال.

ويتضمن المسح المصري معلومات عن متخذ قرار إنضمام الطفل للعمل (سوى الفتيات أو الأولاد) وسبب ذلك القرار. فيقوم الآباء باتخاذ ذلك القرار لـ62% من الفتيات والأولاد، بينما تتخذ الأمهات القرار لـ12% من الأولاد و5% فقط من الفتيات. والجدير بالذكر أن أكثر من 22% من الفتيات والأولاد اتخذوا القرار لأنفسهم. وقد كانت الأسباب الرئيسية للعمل في حالة الفتيات هي الحاجة للمال (52%) و"ظروف عائلة" (32.8%)، كما قامت أخريات بالعمل لدعم عمل الأسرة (5.7%) وبسبب الرسوب في الدراسة (5%) أو لتعلم حرفة (4.6%).

أما عن مكان العمل، فإن 63% من الفتيات العاملات يعملن في الحقول والمزارع، و14% في الورش والمصانع، و6% عاملات متنقلات (غير متضمنة البائعات الجائلات)، وتعمل 4% في المحلات.

أما بالنسبة إلى نوعية العمل فإن الفتيات العاملات يتركزن في القطاع الزراعي، ويتضح في هذا الصدد الفرق بين عمالة السوق والعمالة الشاملة، حيث تعمل الكثير من الفتيات في تربية الحيوانات. ويجب ملاحظة عدم تضمن الميثاق الحالي لمنظمة العمل الدولية أي من تلك الأعمال المذكورة في قائمة أعمال الأطفال التي يجب القضاء عليها. وعلى الرغم من أن بعض الأطفال العاملين في مصر يشتغلون في تلك "الأعمال الرديئة" (worst forms)، إلا أنه لا يتم تحديدهم، كما يصعب تحديد إساءات العمل التي قد تحدث في أي مجال عمل.

جدول: قطاعات عمالة الأطفال، فتيات وأولاد

القطاع	الفتيات		الأولاد
	العمالة الشاملة	عمالة السوق	عمالة السوق
الزراعة	82.5	69.0	63.0
تحضير المواد الغذائية	4.0	7.0	2.1
المنسوجات	2.8	5.0	0.0
الملايس	2.6	4.6	0.6
أعمال البيع	4.5	8.0	7.0
خدمات شخصية متفرقة	3.6	6.4	3.7
أعمال الإصلاح	0.0	0.0	9.6
صناعات الأخشاب والأثاث			
والمعادن	0.0	0.0	8.4
أعمال البناء	0.0	0.0	5.3
المطاعم	0.0	0.0	0.5

2) وضع المرأة في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في القطاع غير الرسمي

إن القطاع غير الرسمي يقع غالباً في المدينة أو في المناطق المحيطة بها، وهو سريعاً نظراً لنزوح أهل القرى من جهة، وللضوابط التي يفرضها الإنفتاح الخارجي، وأخيراً للفجوة بين زيادة الوظائف الرسمية وزيادة عدد السكان النشطين اقتصادياً. ويهنا هنا تطور دور المرأة، هذا الدور الذي إذا أمكن تقويته، فسوف يسمح بتقدم متوازي فيما يتعلق بموضوعات التفرقة النوعية وموضوعات النمو الاقتصادي.

ويتركز القطاع غير الرسمي للمنشآت في عالم المدينة. ومن الصعب تحديد الصفة غير الرسمية للشركة. فإذا تناولنا الشركات الصغيرة (الذي يتراوح عدد العاملين بها من 1 على 50 موظف) فالأمر يتوقف على نظام تسجيل هذه الشركات، ما إذا كانت لديها إقرار ضريبي، وما إذا كان موظفيها معتمدون. وحيث إن التشريعات

المحلية تختلف باختلاف الدول- ففي بعض الدول يكفي فقط التسجيل في الغرفة التجارية — وهذا يشير إلى عدم الوضوح الذي يحيط بهذا المجال.

ومع الاحتفاظ بتعريف ICL (المؤتمر الدولي لإحصائيات العاملين، 1993) فإن شركات القطاع غير الرسمي تكون (1) هي شركات بمفهوم الكلمة ليس لديها موظفين دائمين سواء كانت مسجلة أم لا (2) هي شركات توظف أقل من خمسة موظفين دائمين سواء كانت مسجلة أم لا وسواء سجلت هؤلاء الموظفين في السجلات أم لا. وفي هذه الحالة، نجد على سبيل المثال في تركيا إن 83% من كافة الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر (ما يعادل 1.363.000 شركة) توجد في القطاع غير الرسمي. ومع تعريف أكثر تشدداً إذا إقتصرتنا فقط على الشركات غير المسجلة، فسوف نصل إلى 8.6% من إجمالي الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر (70.000 شركة، Sems 2005).

ويمكن إظهار نفس النتائج في مصر حيث أن القطاع غير الرسمي يقدر بـ 80% من الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر (أقل من 50 موظف) وذلك بتطبيق تعريف ILO (المهدي 2005).

أما في المغرب فمن إجمالي 750.000 شركة صغيرة نجد 76% منها فقط مسجلة لدى الإدارة المالية، ولكن 40% فقط مسجلة تجارياً. والنقطة الهامة هنا إن فقط 8% من هذه الشركات مسجلة في الضمان الإجتماعي مما يفسر إن الضمان الإجتماعي لا يغطي 690.000 من الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر في هذا البلد.

وفي الغالب تعمل هذه الشركات الصغيرة في مجال التجارة (متاجر صغيرة، أكشاك لبيع الجرائد، مقاهي... الخ)، في قطاع الأعمال المعدنية ومجال التصليح (تركيا، المغرب) أعمال الخشب (المغرب، لبنان) في مجال النسيج والملابس والجلود (المغرب) الترميمات والخدمات الأخرى المرتبطة بمجال السياحة (المغرب ومصر) وغالباً ما تتم هذه الأعمال في غرفة أو في شقة خاصة.

ولم يتم إلا مؤخراً إبراز حجم هذا القطاع. ويبدو في الحقيقة، إن الشركات الصغيرة تمثل موردين هامين للنشاط خاصة إن هذه الشركات تنمو بسرعة كلما تم فرض المزيد من القيود على ميزانيات الدول وإلغاء الوظائف في القطاعات التي توظف الأيدي العاملة بنسبة كبيرة (نسيج، ملابس، جلود)..، وإعطاء فكرة عن تأثير عمل هذه الظاهرة في مصر في نهاية التسعينات، فمن بين نسبة من السكان العاملة تقارب 16.5 مليون نسمة، يعمل 10 مليون في قطاعات مختلفة بخلاف قطاع الزراعة، ومن بين هذه النسبة يعمل 4 مليون نسمة في الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر. وتقدر نسبة القطاع غير الرسمي من بين هذه الشركات بحوالي 80%، ويبلغ عدد الأشخاص المعنيين حوالي 3 مليون شخص.

وقد أيدت Femise استفتاء اعتمد على عدد كبير من المقابلات الشخصية التي أجريت على عينة من أصحاب الشركات الصغيرة خاصة رؤساء الشركات من النساء، في مصر، في لبنان، في المغرب وفي تركيا (المهدي- 2005، سيمسا 2005، حامدوش 2005، سي أر أي 2005). وتمثل المرأة حوالي 15% من قوة العمل في هذه الأنشطة (14% في مصر، 13% في تركيا)، وتبلغ نسبة رؤساء الشركات من السيدات ما بين 6 و 10% من إجمالي رؤساء الشركات.

ونورد فيما يلي باختصار شديد المواصفات الرئيسية لوضع المرأة في هذه الأنشطة :

• حين تكون المرأة هي المالكة، فإن الشركات المعنية تكون معتمدة على رأس مال ضعيف، يكون في 90% من الحالات سببه إرث أو إيداع شخصي. وحيث إن ثلثي عدد النساء هن مالكات لشركاتهم، فهن يقمن بمخاطرة هامة.

• إن الشركات المعنية تعتمد على نفسها حصرياً في عملية التمويل لإستثماراتها وتجد صعوبة شديدة في الوصول إلى التمويلات البنكية والتمويلات الحكومية المدعمة. فالطريق الوحيد المفتوح هو القروض الصغيرة التي تعطيها الآن عدد كبير من البنوك. ولكن فعلياً يكون هذا الملجأ ضعيفاً وصرحت السيدات

اللاتي تم إستفتاء رأيهن أن هذا الأمر يرجع إلى تعقيد الإجراءات اللازمة للحصول على هذه القروض. فمسألة التمويل عادة ما يشار إليها كأحد العوائق الرئيسية لنمو الشركات الصغيرة.

جدول (7): أصحاب الاعمال في قطاع الصناعات الصغيرة و متناهية الصغر حسب مستوى التعليم في مصر

عدد سنوات التعليم	ذكور	اناث
لا يقرأ ويكتب	21.20%	43.30%
1-6 سنة	18.40%	14.90%
7-9 سنة	10.50%	7.30%
10-12 سنة	30.80%	26.50%
13-16 سنة	18.80%	7.60%
17 سنة وأكثر	0.40%	0.30%
المجموع	100%	100%
متوسط عدد سنوات التعليم	8.40%	5.70%

المصدر: FEMISE، من الدراسة رقم FEM21-31

● وبصفة عامة تلجأ النساء إلى النشاط المستقل لأسباب سلبية (بعد الإلتحاق بعمل ضعيف الأجر، بعد التعرض لظروف عمل سيئة) هذا السبب يظهر بمعدل يصل إلى ضعف نسبة ظهوره بين الرجال. وقد أشارت نسبة كبيرة من هؤلاء النساء أنه لم يكن لديهن بديل آخر. أما على مستوى العالم فإن 30% من الرجال الذين أسسوا شركة مستقلة أفادوا بأنهم قاموا بذلك لإعطاء قيمة أفضل والاستفادة من الخبرة التي اكتسبوها سابقاً.

● وتتجاوز أعمار أكثر من نصف النساء في مصر وتركيا سن الـ 40 (فقط 15% ما بين سن 20 - 30) مما يدل على أنهن يتجهن إلى هذه الأنشطة بعدما ينهي أولادهن التعليم الابتدائي والثانوي، وحينما يتوفر لديهن رأس المال والمعارف اللازمة. وتتميز لبنان بصفة خاصة بصغر السن النسبي وهو مؤشر هام لحيوية الاقتصاد (أكثر من نصف هذه السيدات أقل من سن الـ 40). وفي أغلب الأحوال تستمر المرأة في تأمين التزاماتها العائلية، ولكنها ترى إن نشاطها الجديد قد ساهم بشكل كبير في تعديل وضعها. بينما في مصر، حيث تكلف المرأة بالمهمة المزدوجة المذكورة سابقاً فقد صرحت نسبة 64% فقط من بينهن إنهن أنهكن من العمل بينما أفاد 82% من الرجال بنفس الملاحظة دون تكليفهم بالمهمة المزدوجة.

● ويلاحظ أن معدل الميل إلى التنقل يعتبر ضعيفاً حيث أن 90% من النساء يؤسسن نشاطهن في المكان الذي ولدن فيه (ولا يبدو أن هذه النقطة ترتبط بالترقية النوعية حيث أن 82% من الرجال يفعلون نفس الشيء)

● ويكون الراتب الشهري الصافي أضعف بكثير من الحد الأدنى للراتب في الشركات الصغيرة (30% أقل) ويزيد مع زيادة حجم الشركة. وتتراوح أيام العمل الأسبوعية في المتوسط ما بين خمسة وستة أيام. وقد أشارت ثلثي النساء المستفتيات إلى أن دعم التزاماتهن العائلية سوف يساهم في تطوير أنشطتهن.

■ وتعتبر غالبية الإحصائيات إن هؤلاء السيدات هن ربات منزل، مما يعني أنهن يعتبرن رسمياً خارج قوة العمل. فكلما ارتفع مستوى نمو الدولة كلما كان الإستقلال أقوى. ولذا، ففي تركيا أشارت 30% من النساء

المستفتيات إنهم طلبن الإذن بالعمل (من الزوج أو الأخ أو الأب)، أما في مصر فإن هذا المعدل يرتفع إلى 62%. ويعتبر هذا الأمر هام وشامل في الأربع دول التي أجري فيها الإستفتاء، وهذا النوع من طلب الإذن بالعمل يتكرر بصورة أقل بكثير في وسط الريف عنه في وسط المدينة. مما يفسر – كما ذكر سابقاً – أنه في وسط الريف الأكثر فقراً، تكلف المرأة بالمزيد من المسؤوليات تجاه الأسرة، فإذا أشبعت الاحتياجات الأساسية للأسرة فإن ذلك يسمح لها باتخاذ المبادرات.

■ ويظهر أعلى معدل في التفرقة النوعية في مجال التعليم والتأهيل المهني. ففيما يتعلق بالتعليم فإن حوالي 60% من السيدات صاحبات الاعمال في مصر حصلن على قدر بسيط من التعليم أو إنهن أميات، ويرتفع هذا المعدل في المغرب حيث أن غالبية الرجال قد حصلوا على أكثر من 7 سنوات من التعليم. إلا أنه مما هو جدير بالذكر أن هذه الظاهرة لا تعتبر عامة حيث أن السيدات المتعهدات في تركيا ولبنان في قطاع الشركات الصغيرة يكون تعليمهم أفضل في المتوسط (ففي تركيا على سبيل المثال تحصل النساء من صاحبات العمل على سنوات من التعليم تتراوح ما بين 8-9 سنوات مقابل 7-8 سنوات للرجال، بينما في لبنان فإن العلاقة بين تعليم المرأة والرجل يمكن عرضة بمستوى أعلى من التعليم المتوسط، 11 عام من التعليم).

■ أما فيما يتعلق بالتأهيل المهني، فإن الظاهرة تكون أكثر وضوحاً، فصاحبات العمل من السيدات يكون لديهن قدر أقل من التأهيل المهني من سكان المدينة الذين يعملون بنظام الأجر. إلا أن الاستفتاءات تظهر إن هناك قوة طلب كبيرة. ولذا، فإن أكثر من 90% من النساء من صاحبات الأعمال في مصر والذين تم إجراء هذا الإستفتاء عليهن قد أقرروا إنهن لم يحصلن على أي تأهيل مهني ولم يتلقين أي تدريب. وتشير هذه السيدات إلى أن توجيههن في مجال الإدارة سوف يدعمهن كثيراً. بينما أخذت كل من المغرب ولبنان وضعا أحسن من وجهة النظر هذه، حيث أن 16% من النساء صاحبات الأعمال من هذه العينة المستفتاة قد أكدن أنهن حصلن على تأهيل مهني يعادل أو يقل عن ست سنوات.

■ وفي مصر يتم تمويل التأهيل المهني لهذه السيدات من صاحبات العمل في غالبية الأحوال عن طريق مؤسسات خاصة (حيث أن المنظمات غير الحكومية لا تتدخل بصورة عملية وكما أن مراكز التأهيل العام لا تغطي سوى 16% من السيدات صاحبات الأعمال). ولكن لا توجد هناك أي تفرقة نوعية تؤثر على المرأة – بصفة خاصة – من وجهة النظر هذه. حيث أن التأهيل المهني للعالمين بهذه الشركات يتم داخل المؤسسة حيث لا توجد مراكز كافية متوفرة (وتشير المقابلات الشخصية التي تمت إنه لم يتم تخصيص أي ميزانية لهذه المهمة في الشركات التي تم إجراء الإستفتاء عليها).

وتؤدي هذه الملاحظات إلى نتيجتين. الأولى أن تشجيع عمل المرأة في القطاع غير الرسمي (خاصة رؤساء الشركات) هو عمل محدد ستكون له فائدة مزدوجة من كونه مثالا للتخلص من القوالب النمطية وتأمينه موارد للعائلات المعنية. الثانية، أن العمليات التي تستهدف إعطاء الشكل الرسمي للقطاع غير الرسمي تعتبر في غاية الخطورة إذا لم يصاحبها مجهود قوى لدعم هذه الطبقة السكانية. ويبقى هنا أيضاً خطر آخر وهو أن إعطاء هذا القطاع الشكل الرسمي (مع ضرورته لأسباب اقتصادية هامة) قد يعيق من انتشاره ويحد من ديناميكيته التي اكتسبها وشهدناها خلال السنوات الأخيرة.

التوصيات :

وكما ظهر في هذا التحليل، فإنه على الرغم من تحسن وضع المرأة في الدول المتوسطة فيما يتعلق بخفض نسبة الأمية، برفع مستويات التعليم والعمر المتوقع، إلا أن معدل مشاركة المرأة في قوة العمل لا زالت الأكثر

انخفاضاً على مستوى العالم. وترى Femise أن هذه المشاركة الضعيفة تؤدي إلى العديد من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

وأول ما يجب عمله هو فهم أسباب هذا التناقض عن طريق تحسين الأساليب الإحصائية من أجل دعم اتخاذ القرار السياسي والفني. فبالرغم من تطور نظم الإحصاء في المنطقة إلا أن إحصاءات القضايا المتعلقة بالمرأة لا تزال مهملة. وكما أوضحت Femise، فموضوع المرأة له جوانب عدة وهنا يصبح انعدام البيانات أكثر وقعاً (خاصة فيما يتعلق بالأجور، الوظائف، التقسيم حسب الريف والحضر، في حيث أن الإلمام بهذه القضايا الفرعية على قدر كبير من الأهمية لتحسين الصورة الإحصائية. فعلى سبيل المثال، إذا تناولنا موضوع سوق العمل، فمسوح أسواق العمل والبيانات يجب أن تكون متوفرة حسب النوع بجانب التقسيمات الأخرى للبيانات. وذلك سيمكن من محاربة قولبة المفاهيم المتعلقة بالمرأة وعملها. ومن هذا المنظور، فوجود حد أدنى من البيانات يشمل توافر حسابات تكلفة الأيدي العاملة مقسمة حسب النوع، أشكال الوظائف المتاحة وغير التقليدية، بناء وتحديث نظام للبيانات يسمح بإظهار الفجوة النوعية في سوق العمل وكذلك التطلعات والتقسيم حسب الشرائح العمرية أمر على قدر كبير من الأهمية. وأخيراً، وإضافة لكل ما تم اقتراحه في إطار المؤتمرات الأمريكية (خاصة اجتماعات وزراء العمل)، فهناك نقطة لها مغزي رمزي وآخر اقتصادي هام: وهي المتعلقة بحسابات وتقديرات استخدام الوقت كبديل للأعمال المنزلية، وهذا يعطى صورة اقتصادية واجتماعية لهذا النشاط ويسمح بإدخاله في الحسابات القومية.

ومن وجهة النظر الاقتصادية والتي هي محور هذا التقرير، فمن الممكن إستحضار العديد من الأسباب التي تفسر المشاركة الضعيفة للمرأة في سوق العمل. فمن جهة العرض، تلعب الاعتبارات الاجتماعية والثقافية السائدة دوراً واضحاً، غياب ظروف العمل المحفزة، مستوى التعليم الضعيف الذي يحدد تواجد المرأة في أنشطة معينة، أو فقط مجرد إفتقاد الرغبة في العمل تمثل جميعاً عناصر هامة. ومن ناحية الطلب فإن النساء يعتبرن متضررات بالمقارنة بالرجال. فمستوى تعليمهن يكون عامة أقل، وتمتلكن إمكانيات قليلة لا تمكنهن من الوصول إلى التأهيل المهني، تواجهن ظروف عمل تجعل من الصعب التنسيق بين الواجبات العائلية والنشاط المهني. وهذا ما يفسر تفضيل صاحبات العمل لتوظيف الرجال وخاصة في القطاع الخاص.

ويجب عمل الكثير لتجاوز هذه العوائق. وأحد الخطوات الأساسية هي تشجيع تحويل الضوابط المؤسسية لاعتماد فكرة إن المرأة لديها القدرة على الإختيار (في التعليم، في المشاركة في قوة العمل). ويعد العاملان الرئيسيان اللذان يسمحان بهذا التغيير هما من جهة: حرية تعبير المرأة خاصة عن طريق المنظمات التي تمثلها والثاني عن طريق الدولة.

فعلى قاعدة من التحاليل والمناقشات التي تجرى مع بوتقة من خبراء المنطقة تقترح Femise مجموعة من التوصيات حول مسألة تقوية وضع المرأة في الدول المتوسطة ومتشجيع مشاركتها في الاقتصاد. وقد تم التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية لتحقيق هذا الغرض : (1) وصول المرأة إلى التعليم والتأهيل المهني (2) مشاركة المرأة في قوة العمل (3) تقوية الحقوق القانونية، الاجتماعية، والسياسية للمرأة.

إطار 3: الجهود الإحصائية من أجل فهم أفضل لأنشطة المرأة

تعتبر معرفة الإسهام الاقتصادي للمرأة في الدول المتوسطة محدودة، وتقوم عدة برامج حالية بالعمل على تحسين ذلك الوضع، إلا أن تنسيق المعلومات غير موجود. ويجب إلقاء الضوء على أربعة فجوات في ذلك الصدد.

وتتلخص الفجوة الأولى في تواجد البيانات حسب النوع في الأنشطة المختلفة (الزراعة، الصناعة، والخدمات)، وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإطلاق برنامج للدول العربية لمعالجة هذه المشكلة (POGAR).

أما الفجوة الثانية فتختص بدرجات المؤهلات للوظائف التي تشغلها الإناث بالمقارنة بالذكور وكفاءة الإناث من حيث الدرجة التعليمية. وهذه المعلومات غير متاحة، وعلى حد علمنا فإنه ليس هناك مسح منتظمة لجمع تلك البيانات في الدول المتوسطة.

والفجوة الثالثة تتعلق بعالم الريف، وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة ببدء برنامج من المسوح في عدد محدد من الدول (National Survey of Rural Household ENHR)، وتتركز الصعوبة في تحديد إسهام المرأة الاقتصادي في رفاهة الأسرة، وتوضح المفاهيم التي يتضمنها البرنامج صعوبة هذه التجربة، وتلك المفاهيم تتضمن:

المنزل (household): شخص أو مجموعة أشخاص (أقرباء أو غير أقرباء) يقطنون جزء أو كل السكن ويقومون بإعداد الطعام والمعيشة سوياً.

تعداد سن العمل (working-age population): الأشخاص من 10 سنوات وما فوق.

القوى العاملة (السكان النشطين اقتصادياً) (Economically active population): كل الأشخاص في سن العمل الذين قاموا بمزاولة أو يودون مزاولة أنشطة في إنتاج السلع والخدمات.

التشغيل (employment): الأشخاص الذين يمارسون أنشطة إنتاجية بأجر (السلع والخدمات) بحد أدنى ساعة واحدة، أو أعضاء الأسر الذين يعملون 15 ساعة بحد أدنى بدون أجر.

البطالة المقنعة (underemployment): الأشخاص العاملين الذين يودون العمل بصورة أكبر لعدة أسباب، والعاملين لجزء من الوقت الذين يودون العمل بصورة أكبر، والباحثين عن فرصة عمل أولى.

السكان غير النشطين اقتصادياً (Economically inactive population): الأشخاص في سن العمل الذين لا يشتركون في أنشطة لإنتاج السلع والخدمات، ويتضمنون الطلبة وربات المنزل اللاتي يعملن أقل من 15 ساعة، والمتقاعدين.

ويحتاج تطبيق تلك المفاهيم إلى مسح منزلية تهدف إلى تحديد الأنشطة الثانوية وقياس وقت العمل المنتج. والأمر الرئيسي هنا هو صعوبة فصل تصرفات المرأة عن ظروف المنزل، مما يتطلب مسح مكثف.

وختاماً، فهناك قلة من الأعمال في الدول المتوسطة التي تسمح بوضع خطة عمل علمية للتحسين من أوضاع الإناث في تلك البيئات.

وقد قام أحدث الأبحاث الذي اعتمد على ممثلي المنازل الريفية بالتركيز على أهم الأعمال اللازمة في مناطق أخرى من العالم (cf. Esther Dufflo MIT 2005). لذا يجب تنفيذ المسوح بطريقة أدق وأكثر تفصيلية على مستوى المنزل نفسه، والتي يتم تطبيقها في العديد من الدول النامية مع نقصها في الدول العربية.

1- وصول المرأة إلى التعليم والتأهيل المهني:

وكما أظهر التحليل السابق فإن المنطقة قد سجلت العديد من النجاحات في مجال تعليم المرأة. فقد زاد عدد السنوات الدراسية للفتيات وكذلك زاد عدد الفتيات الحاصلات على شهادات عليا، ولكن تظل هناك مشكلة رئيسية: لازالت هناك في المنطقة نسبة 36% من السكان من الإناث على الأقل في سن الخامسة عشر فأكثر تعاني من مشكلة الأمية (في مقابل 20% من الرجال).

ولا بد أن تكون هناك سياسات ملائمة موجهة خصيصاً إلى هذه المجموعة. ومن هذا المنظور، فإن Femise توصي بالتوصيات التالية:

- تقديم المزيد من الحوافز لتشجيع المرأة على طلب محو الأمية وتسهيل إلتحاقها بها، أو على الأقل تقليل الضغوط التي تقلل من هذا الطلب. فالضغوط الاجتماعية والواجبات العائلية تمنع بعض النساء من الوصول إلى فصول محو الأمية بينما البعض الآخر، وخاصة النساء العاملات يجدن أن المجهود اللازم لهذا العمل يمثل نوع من الترف لا يستطعن السماح لأنفسهن به. ولا بد من وضع برامج متخصصة لمساعدة المرأة على تنظيم وقتها وزيادة الوعي عن أهمية التخلص من الأمية لتحسين أوضاعها.

- وهناك إجراء آخر توصي به Femise بشدة ألا وهو استخدام حافز القروض الصغيرة لمكافحة أمية المرأة. ويعتبر هذا الإجراء أداة واسعة الانتشار حققت العديد من النجاحات مما يشجع المرأة على محاولة الخروج من الأمية للحصول على قروض لدعم نشاطها الصغير. وقد تم تطبيقاً هذا الإجراء بنجاح في مصر.

- وعلى مستوى أعلى، فالسماح بإلتحاق المرأة بالتعليم، التأهيل والتكنولوجيا يمثل سياسة تدعيم وتحول فاصلة. فعلى الرغم من التحسن في معدلات تعليم المرأة، فلا زالت هناك بعض العوائق للإلتحاق بالتعليم. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الإحصاءات الخاصة بتسجيل الفتيات في المدارس قد تكون خاطئة حيث إنها لا تعبر إلا عن الأعداد التي تابعت التعليم فعلياً. ومن الممكن وضع العديد من السياسات لرفع المستويات التعليمية والتأهيل ومنها:

○ إيجاد عدد من المحفزات التي تستهدف العائلات، خاصة في الريف ومناطق الفقر للتشجيع على إلتحاق الفتيات بالمدارس.

○ محتوى البرامج المدرسية لا يتناسب مع إحتياجات سوق العمل خاصة في بعض المجتمعات. فإنشاء المدارس التي تفي باحتياجات هذه المجتمعات من الممكن أن يكون أمر مثير للإهتمام، لأنه من جهة سيوفر فرص العمل بعد انتهاء مدة الدراسة، ومن جهة أخرى فإنه سيسمح بتأمين الإحتياجات المحددة من المؤهلات الخاصة بهذه المجتمعات. هنا يكون دور المنظمات غير الحكومية ومجموعة المانحين هاماً لتحديد الإحتياجات الخاصة بكل مجتمع واللازمة له.

- إن الارتقاء بالتعليم الفني والتجاري المتخصص يعتبر أيضاً أمراً أساسياً. حيث أنه للأسف عادة ما يعامل التعليم الفني كقناة لمن لم يستطع الوصول إلى القنوات الجامعية العامة. ولا بد أن يعاد تقييم هذه القنوات حيث إنها تمنح المزيد من فرص العمل عن القنوات الجامعية التي يحكم بأنها تمنح وضعاً إجتماعياً أرقى. هنا تطرح مسألة العلاقة بينالوصول على شهادة عليا من المفترض أن تمنح مستوى من المعرفة العامة والمهارة التي تمثل القدرة على إنجاز شئ بطريقة مرضية في إطار ما هو متاح. ومن الضروري تقييم المهارة المكتسبة بأي طريقة كانت بالمقارنة بالشهادة. وهذا يفترض تحديد المهارات الفنية والحرفية، وإقرارها، وإيجاد علاقة بين الشهادة/ المهارة، ووضع إجراءات التصديق (بما فيها الخبرة الحرفية). هذه الخطوة، التي بدأ تطبيقها على نطاق واسع في أوروبا من الممكن أن تفيد المرأة في الدول المتوسطة.

• ولا بد أن يشجع القطاع الخاص على الإستثمار في مجال التعليم الفني، عن طريق الإعفاء من بعض الضرائب على سبيل المثال. ويمكن تقسيم فوائد الإستثمار الخاص في هذا المجال إلى مجموعتين أولاً استخدام وسائل تعليم متقدمة وأدوات حديثة، ثم السماح للطالب بتلقي التأهيل المناسب الخاص بشركات القطاع الخاص المعني.

• فالتأهيل المهني على مدى الحياة يعتبر أداة حاسمة تسمح للمرأة بتحسين قدرتها على المنافسة. وللأسف يوجد هناك خلل واضح في عمل مراكز التأهيل المهني في الدول المتوسطة وهذا الخلل يكون مجحفاً للمرأة بصفة خاصة حيث إنها لا تستطيع الوصول إلى النظام غير الرسمي البديل للتدريب على العمل. وتتلخص أهم مظاهر هذا الخلل فيما يأتي :

○ ضعف الترابط بين التعليم والتأهيل المهني من جهة، وإنعزال نسبي لمراكز التأهيل المهني عن عالم الشركات من جهة أخرى.

○ بنيات متصلة المستويات مع إمكانية ضعيفة للحركة بين البنات والمستويات.

○ وسائل تعليمية تعتمد على الحفظ بشكل مفرط ، وتظل محتويات المناهج الدراسية معتمدة على المعلومة المتلقاة أكثر من على تنمية القدرات لحل المشكلات Knowledge application (oriented)

○ المعلمين والمؤهلين يتقدمون في الإطار الرسمي النمطي ولا يستحثون على الحركة.

○ يعتمد إعطاء الشهادات على مبدأ الإستبعاد وليس مبدأ التقدم.

○ لا يعتبر القطاع الخاص شريك نشط (باستثناء لبنان والأردن)

○ يعد تمويل التأهيل المهني من مسؤولية الدولة.

○ إذا تم تمويل الـ CVT (التدريب المستمر للمواهب) بمساهمات من صاحبات العمل والموظفين، كما هو الحال بالنسبة للكثير من الدول المتوسطة، فإن آلية التمويل سوف تفتقر بالمزيد من الضرائب وليس بالإستثمار.

• إن إعداد برامج متخصصة للتأهيل موجهة للمرأة من الممكن أن يكون مفيداً، خاصة إذا كانت مدعومة من الدولة، الممولين أو القطاع الخاص. وخلافاً مع القاعدة العامة، فإن التمويل هنا يعالج عجز المجتمع. فضلاً عن ذلك، فإن الأمر يتعلق بإستثمار مثمر يقدم للمجتمع سيدات مؤهلات ذوي قوة إنتاجية أعلى.

يجب أن يتم إعداد برامج التأهيل بحيث تستجيب لإحتياجات المرأة (وتتوافق مع تنظيمها للوقت) سواء أكانت معدة لمساعدة المرأة على الدخول مرة ثانية في قوة العمل، أو سواء لتوجيهها نحو قطاعات ذات طلب عالي على المهارات.

2- مشاركة المرأة في سوق العمل

تواجه المرأة صراعاً بين الوظائف، وظيفتها كأم وربة أسرة ووظيفتها كعنصر منتج في المجتمع. وقد ساهمت الثقافة في إبراز هذا الصراع. فالقوانين التي تحكم مشكلات الأسرة وحقوق المرأة في المنطقة لا تأخذ في الإعتبار التغييرات الاجتماعية⁴. وحلاً لهذا الصراع يجبر عدد كبير من النساء على ترك عملهن ومهنتهن وذلك لإتمام مهمتهن الأساسية في المجتمع⁵. وقد أظهرت الإحصائيات إنه يوجد تراجع في مشاركة المرأة في سوق العمل ما بين سن 24 إلى 40 عاماً.

ولتشجيع المرأة على المشاركة (أو إعادة) المشاركة في قوة العمل، ولحل صراع الوظائف فمن الممكن طرح بعض التوصيات:

- وضع نظام جيد لرعاية الأطفال، وذلك بتقديم مراكز رعاية حكومية وخاصة.
- ضمان بيئة مهنية مناسبة للمرأة، مع ساعات عمل مرنة، نظام جيد للمواصلات، مع تعزيز الأمن في نطاق العمل.

وتظهر التفرقة النوعية تجاه المرأة بوضوح في القطاع الخاص عن القطاع العام. فالقطاع الخاص يفضل توظيف الرجال الذين هم أقل عرضة لأخذ إجازات طويلة أو طلب ساعات عمل مرنة أو ترك مكان عملهم مبكرين لإتمام واجباتهم العائلية، علاوة على ذلك فإن كان القطاع العام يمثل مجال العمل الرئيسي للمرأة في العشر سنوات الأخيرة فإن دوره يتقلص بالتدريج اليوم.

ومع العلم بعدم تكافؤ التنافس بين الرجال والنساء في سوق العمل، فلا بد من اتخاذ إجراءات محفزة لصالح القطاع الخاص لتشجيع توظيف النساء. بل يجب الذهاب لما هو أبعد من ذلك بوضع قانون يلزم شركات القطاع الخاص بتحديد نسبة من العمالة من النساء من إجمالي العاملين بها.

صاحبات الأعمال من السيدات

يتأثر المستثمرين سواء كانوا رجال أو نساء بالمناخ الاقتصادي للبلد الذي يستثمرون فيه أموالهم. إلا أن صاحبات الأعمال يواجهن تحديات إضافية يمكن تعريفها بأنها الـ 5A (الوصول إلى التمويل، الوصول إلى الأسواق، الوصول إلى المعلومات، الوصول إلى التأهيل، الوصول إلى مستويات النفوذ ومتخذي القرار السياسيين)⁶.

وهذه الصعوبات الخاصة بالمرأة لا بد أن تذلل لتهيئة مناخ إقتصادي أكثر توافقاً:

- على المؤسسات المالية وضع إجراءات أفضل للقروض الصغيرة وذلك بإعداد منتجات مالية مهيأة للإحتياجات المحددة للنساء مع التيقن من وصولها إلى الجماعات المستهدفة.
- وعلى الحكومات تيسير إطلاع المرأة على كافة الأدوات المالية المتاحة، وذلك بالاعتماد على النظام التعليمي، حملات التوعية الموجهة، وشبكات الأعمال. ففي كوريا توجد رؤوس أموال مخصصة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر لمساعدة النساء صاحبات الأعمال اللاتي لا يستطعن الحصول على قروض من البنوك التجارية أو من أي مؤسسات أخرى⁷

السيدات في القطاع غير الرسمي

لا بد أن تستفيد النساء في هذا القطاع من حماية خاصة حيث أنهن يمثلن الطبقة الأكثر ضعفاً في المجتمع (وذلك لكونهن نساء وفقيرات). ففي إستفتاء أجرى على الشركات الصغيرة في أربعة من الدول المتوسطة (مصر، لبنان، المغرب وتركيا) أشارت أكثر من 70% من صاحبات الأعمال إلى أن كونهن سيدات هو العامل الرئيسي الذي يؤثر على منشأتهن خاصة إذا كن يعملن في مجال التجارة والخدمات، مع العلم إنهن معرضات للمضايقات الجنسية.

وهناك تحديات أخرى متعلقة بمشكلات التسويق وبتأسيس الشركات خاصة إدارة الإجراءات البيروقراطية المعقدة. فتشجيع المرأة على المشاركة في السوق غير الرسمي من الممكن أن يكون الحل لمشكلة البطالة المشكلتات النابعة من "تنازع الوظائف".

- على الحكومات أن تشجع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تديرها النساء على أن تتجمع في مجموعات. مما سيقبل من مشكلات الأمان والتسويق مع تشجيع التعاون الصناعي بين المشروعات النسائية الصغيرة والشركات الكبرى. هذه الإستراتيجية من الممكن أن تمثل طريقة لتقليل المضايقات التي يتعرض لها المشروع الصغير، وكذلك إحساس العزلة الذي تشعر به الكثير من صاحبات الأعمال. وتساعد هذه التجمعات النسائية من أصحاب المشاريع الصغيرة على تهيئة بيئة غير رسمية آمنة تسمح لهن بتبادل الخبرات ووجهات النظر، بينما يساعد التجمع الصناعي بينهن على الوصول إلى الضمانات المؤمنة والمعلومات الخاصة بإحتياجات السوق وسبل الوصول إلى السوق.
- لابد من إعداد بعض الإجراءات المحددة لتيسير وتشجيع النساء على تأسيس شركاتهن الصغيرة، مثل القروض المخصصة لأنشطة محددة، والتي من الممكن أن توجه نحو التصدير(المنتجات الحرفية أو الصناعية على سبيل المثال). وهذا الأمر من شأنه التغلب على مشكلة الوصول إلى القروض الصغيرة والذي يعتبر أهم تحدي للسيدات من أصحاب المشروعات الصغيرة.
- لابد من إعانة السيدات صاحبات الأعمال ودعمهن بالإعفاءات الضريبية وبناء الإمكانات (capacity building) وتوفير خدمات التسويق، مما يؤدي إلى زيادة مشاركتهن في هذا القطاع.
- لابد من وضع برامج تأهيل موجهة لمساندة النساء على تأسيس منشآتهن ومساعدتهن في تسويق منتجاتهن. وهنا يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً هاماً بالتنسيق مع الإستراتيجية القومية للدولة من أجل دعم ومساندة أنشطة صاحبات الأعمال في هذا القطاع من خلال توفير كل الخدمات المطلوبة عن طريق نظام "الشباك الواحد" (one-stop shop) كالتي تم تنظيمها في المملكة المتحدة.

وبصفة عامة:

- فإن التدخل المباشر للدول أمر حتمي لضمان تطبيق إجراءات فعالة من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية:
- في نطاق تحرير التجارة، فهناك فائدة من الممكن أن تزيد من مشاركة المرأة في قطاع السلع المصنعة والموجهة للتصدير. ففي المغرب وتونس وتركيا تندمج المرأة جيداً في هذا القطاع. ولا بد أن تطبق هذه السياسة الناجحة في باقي الدول المتوسطة⁸
 - لابد من تفعيل القوانين واللوائح التي تمنع التمييز النوعي في سوق العمل. وعلى الدول أن تضمن التطبيق السليم لهذه القوانين وتزيل المعوقات أمام مشاركة المرأة في سوق العمل.
 - وكما ذكرنا أعلاه، فوجود بيئة مهنية ملائمة يشجع مشاركة المرأة في سوق العمل خاصة إذا تم ضمان العدالة في تحديد الأجور⁹
 - لابد من توعية المرأة وتنمية عقليتها. فمن خلال عمل المؤسسات والمنظمات التي تهدف إلى تمكين المرأة يمكننا أن نرفع من معدل مشاركة المرأة في سوق العمل، والذي يعتبر استثماراً يحمي مستقبل المرأة وكذلك مستقبل أبنائها من خلال التأمين الاجتماعي وقدرتهن على الادخار، كما إنه ثبت أنه عندما تنفق المرأة مالها الخاص فهي تشعر باستقلاليتها وإمكاناتها¹⁰
 - لابد أن تكون ميزانية الدولة ذات طبيعة تفاعلية مع مشاكل النوع، ليس فقط عن طريق تحليل آثار الميزانية على مشاركة المرأة في قوة العمل، وإنما عن طريق تخصيص بنود تساند المرأة. فلا بد من وجود شبكات ضمان اجتماعي تكون مخصصة للمرأة، وتأخذ في الحسبان وضعها الاجتماعي، وعدد الأطفال، ومستوى الدخل، وكونها تعمل أو لا تعمل.

- لا بد من التنسيق الدقيق والمشاركة بين كل الأطراف المعنية: الدولة، المنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية، المجالس المحلية...، من أجل الوصول لأقصى فائدة ممكنة من البرامج والاستراتيجيات المطبقة وضمان التوزيع الأمثل للموارد.
 - لا بد من التغلب على العوائق الثقافية عن طريق إبراز المزايا وفوائد قيام المرأة بإنشاء المشاريع. وهذا يتطلب التعاون بين كل من الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
 - وعلى الحكومات تشجيع ثقافة العمل الحر وروح المبادرة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إدخال هذه المفاهيم في المقررات الدراسية من أجل التأثير على الأجيال الشابة. وهناك أيضاً حاجة ماسة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في المشاريع التي تديرها المرأة. وكذلك، فإن وضع مثل نسائي أعلى في دائرة الضوء قد يؤدي إلى بناء الثقة بالنفس وتشجيع النساء الأخريات على الاحتذاء بهذا المثل الأعلى ليصبحن أنفسهن صاحبات أعمال.
 - إن وجود المناخ المؤسسي الثابت والمحفز والميسر للتعاملات مع الهيئات الحكومية والذي يقلل من تكاليف المعاملات لازماً لتشجيع المرأة على إدارة المنشآت، ومثل هذا المناخ يستدعي وجود قوانين ولوائح مبسطة ومفهومة وتصل للمرأة الأمية أو التي تقرأ أو تكتب بالكاد.
 - يجب أن تصل التأمينات الاجتماعية لكافة النساء سواء العاملات منهن أو المتعطلات أو صاحبات الأعمال، فلا يجب أن تكون الأسرة هي مصدر الأمان الوحيد للمرأة.
 - ويسهل وجود هيكل مدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة، فالمرأة تكون مقيدة أكثر من الرجل بالمحيط المادي لها، وبالتالي فإن الاستثمارات في البنية التحتية كالنقل والاتصالات ستزيد من إمكانيات المرأة. وكذلك فإن توفير سوق جيدة للخدمات سيمكن المرأة من التوفيق بين واجباتها الأسرية والمهنية.
 - ومن المؤكد أن تنمية دور المرأة كصاحبة أعمال سيشجع على تعيين الإناث لأن صاحبة العمل ستكون مطبقة لقوانين العمل التي تعمل لصالح الأسرة.
 - إن زيادة وعي الحكومات بمشاكل المرأة وكذلك بناء قاعدة عريضة من الدعم والتوعية بدور المرأة الهام في المجتمع هي أمور أساسية لا غنى عنها. وهنا يكون للصحافة والإعلام دوراً أساسياً من أجل توعية الجمهور وتشجيع التغييرات السلوكية على المدى الطويل.
 - لا بد من تدعيم الإمكانيات الحكومية وغير الحكومية في مجالات التحليل والتخطيط فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، وكذلك التطبيق والتقييم.
- ليس في إمكان المرأة أن تتحرك وحدها، فلا بد من المساندة من الحكومات ومنظمات المرأة والنقابات من أجل ضمان احترام حقوق المرأة.

3. الحقوق الاجتماعية والقانونية والسياسية للمرأة

إن مشاركة المرأة الكاملة في التنمية الاقتصادية لا بد أن تبدأ بتغيير وضعها القانوني والممارسات المتعلقة به، ورغم تركيز هذا التقرير على الجانب الاقتصادي إلا أنه من الواضح أن تطوير المناخ القانوني أمر حتمي.

وعلى الرغم من المساواة النوعية الشكلية في قوانين الدول المتوسطة إلا أنه هناك قوانين في غالبية تلك الدول تؤكد على ضرورة الحصول على موافقة الزوج للعمل (تم إلغاء هذه القاعدة في المغرب) والسفر (تم إلغاء هذا القانون في عدة دول مثل مصر في 2004) وكذلك الحاجة إلى الرجوع للتشريعة إذا لم تكن هناك قوانين واضحة (الجزائر).

و القوانين تتطور بالتأكيد ، ففي مصر يعطي القانون الحق للزوجة في نقل جنسيتها للابن بغض النظر عن جنسية الأب، ويعطيها الحق في السفر أو طلب الطلاق (UNIFEM 2004). ولكن لا تزال تطبيقات اللوائح غير واضحة وفي بعض الأحيان تستخدم في غير صالح المرأة. فقوانين الأسرة في الجزائر والمجلة في تونس والمدونة في المغرب لا تزال تعكس التداخل بين الدين والسياسة في المجتمع. فالشريعة تعد مجموعة من القواعد التي تطبق في حالات خاصة، وفي قوانين الأحوال الشخصية تتداخل المصادر الدينية والأعراف مع التقاليد الخاصة بكل مجتمع، وكل هذا يؤدي إلى عدم الاستقرار وتحديد الظروف المادية للمرأة ويحد من قدرتها على المبادرة (لمزيد من التفاصيل، أنظر مجمع بحوث البحر المتوسط، 2004).

- و لا بد أن تقوم الحكومات بخطوات جادة من أجل إزالة العقبات القانونية والاجتماعية وتحقيق المساواة في المجال السياسي والاقتصادي، وذلك بأن تبدأ عن طريق التأكد من احترام "المساواة في الفرص". ولا بد من أن تعتبر مشاركة المرأة في اتخاذ القرار أمراً أساسياً. وهناك اتجاه إيجابي وإنما ضعيف الوتيرة إلى زيادة عدد النساء في مواقع عالية المسؤولية، وهذا وضع جديد، حيث لم يكن في السابق في مقدور المرأة أن تبلغ هذا المستوى في السلم الوظيفي. كذلك فإن عدد النساء في البرلمانات في إزداد، فهن يمثلن 19% في الجزائر و12.7% في الأردن، وإنما 5.7% فقط في مصر، ولكن هذا لا يعد تطوراً جذرياً في النمط التقليدي لعمل المرأة، حيث أن النساء في هذه المواقع لا يزدن عن 10% في المتوسط على مستوى الدول المتوسطة جمعاء. وجدير بالذكر أنه تم أخيراً السماح للمرأة بأن تكون قاضية في النظام التشريعي المصري، بينما 25% من القضاة في تونس من النساء.
- يجب إرساء حد أدنى (quota) للنساء في المؤسسات السياسية والجهاز التشريعي والنقابات، وذلك يمكن أن يدفع بالتغييرات المطلوبة من أجل تحقيق مساواة أفضل بين الرجال والنساء.
- يجب أن يتضمن الإصلاح تشريعات جديدة في مجال التحرش الجنسي، والعمل بعقود مؤقتة، والعمل غير الرسمي، وكذلك العمل الذاتي، بهدف حماية المرأة.

الملاحظات

- 1 طقة الشرق الاوسط وشمال أفريقية وكما هي معرفة من قبل البنك الدولي و ال PNUD تضم دول المغرب والشرق، دول الخليج: اليمن وايران عدا تركيا. النتائج التي تم التوصل اليها حول هذه المنطقة قد تختلف عن النتائج الخاصة بدول جنوب المتوسط. التقرير الحالي سوف يقتصر على دول جنوب المتوسط كلما سمحت البيانات بذلك
- 2 طالبات في المرحلة الثانوية في 2002 ماعدا تركيا واسرائيل ، بيانات Genderstat من موقع البنك الدولي فيماعد ذلك بيانات من ال WDI ، البنك الدولي لسنة 2003 ماعدا اسرائيل
- 3 - يعرف معدل الخصوبة علي أنه العدد المتوقع للمواليد الأحياء (عدد الأطفال الذين تضعهم المرأة أحياء خلال حياتها) و هو شبيه بمعدل المواليد و ان كان هذا الأخير متأثر بالهيكل العمري للسكان.
- 4 ي دراسة قام بها مركز الدراسات الاجتماعية، تم اثبات أن ساعات عمل المرأة هي 12 ساعة في المتوسط (داخل و خارج المنزل)، بينما يعمل الرجل 9 ساعات (في الحاليتين).
- 5 و بالإضافة لذلك، فالغالبية من النساء (80% في مصر و 54% في لبنان) عليها أن توازن بين العمل في المنشأة الصغيرة و بين واجباتها الأسرية.
- 6 Euro Med TDS News ، ابريل 2006.
- 7 الصندوق العربي للانماء الاقتصادي و الاجتماعي، 2004.
- 8 2005 UNRISD
- 9 - تجني المرأة في المتوسط 25% أقل من الرجل (Euro Med TDS News، ابريل 2006
- 10 حسب نتائج مسح المنشآت الصغيرة و المتناهية الصغر، فمن بين النساء اللاتي أجرى عليهن المسح نجد أن 69% منهن في مصر و 66.5% منهن في لبنان لديهن نفس

المراجع

- Arab Fund For Economic and Social Development and The Arab Monetary Fund, (2003), "Arab Women in Economic Development", Edited by Dr. Heba Handoussa.
- Banque Mondiale, (2004), "Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Sphere". Washington, USA.
- Breen R. et C. Garcia-Penalosa, (2002), "Bayesian Learning and Gender Segregation", Journal of Labor Economics, vol.20, no.4.
- CRI, (2005), "MSEs in Lebanon", Economic Research Forum, Femise research no.21-31, mimeo.
- Dessing M., (2004), "Implications for minimum-wage policies of an Sshaped labor-supply curve", Journal of Economic Behavior & Organization, vol.53, no.4, April.
- Duflo E., (2000), « Grandmothers and Granddaughters: Old Age Pension and Intra-Household Allocation in South Africa » National Bureau of Economic Research, working paper no.W8061, Decembre.
- Duflo E. et A. L. Jameel, (2005), "Gender equality and development", BREAD policy paper, no.11, December.
- Duflo E., (2003), "Poor but Rational?", MIT, Department of Economics.
- Duncan T., (1990), « Intra-household Resource Allocation: An Inferential Approach », Journal of Human Resources, vol.25, no.4, Autumn.

- Duncan T., (1992), «The distribution of Income and of Expenditures within the Household», working paper no.669, Economic Growth Center, Yale University.
- El-Mahdi A., (2003-2004), "MSEs Potentials and Success Determinants in Egypt 2003-2004", Economic Research Forum, Femise research no.21-31, mimeo.
- Institut de la Méditerranée, (2004), « La situation des femmes en Méditerranée : Maroc, Algérie, Tunisie, Egypte, Jordanie », novembre, 161 p.
- Hamdouche B., (2005), "MSEs in Morocco", Economic Research Forum, Femise research no.21-31.
- Kirchberger A., (2005), « The Knowledge economy and education reforms in MENA countries. Selected exemples » World Bank.
- Khanna R., Kumar A., Vaghela J.F., Sreenivas V. et J.M. Puliyeel, (2003), "Community Based Retrospective Study of Sex in Infant Mortality in India", British Journal of Medicine, vol.327, pp.126.
- Maroc, (2005), « Rapport National », Haut Commissariat au Plan.
- PNUD, (2003), "Towards gender Equality in The Arab/Middle East Region: Islam, Culture, and Feminist Activism", Occasional Paper prepared for HDR 2004, December.
- PNUD, (2004), "Human Development Report 2004", HDR 2004.
- Semsa O., (2005), "Micro and Small Enterprises in Turkey: Uneasy Development", Economic Research Forum, Femise research no.21-31, mimeo.
- Sen A., (1990), "More than 100 million women are missing", The New York Review of books, vol.37, no.20, December.
- UNIFEM, (2004), "Progress of Arab Women 2004", Arab States Regional Office UNIFEM, Amman , Jordan, 308p.
- UNIFEM, (2005), "Progress of the World's women", United Nations Development Fund for Women, New York, USA
- United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), (2005), "Gender Equality: Striving for Justice in a an Unequal World", France

الملاحق

ملحق (1) : شرح تطور معدل مشاركة المرأة في قوة العمل في الدول المتوسطة :

من أجل تحديد العوامل المفسرة لتطور معدل مشاركة المرأة في قوة العمل، فقد قمنا بنمذجة معدل المشاركة باستخدام نموذج قياس تضم معاملته معدل الخصوبة، مستوى التعليم و كذلك متغيرات تمثل الشرائح العمرية للنساء.

و يعتمد التحليل الأثر على عينة من البيانات الممثلة لمجموع السكان و كما تتطور هذه المتغيرات ببطء مع الوقت، فيستخدم النموذج مشاهدات مقسمة على 5 سنوات من 1980 إلى 2000

(حيث لا تتوافر بيانات منظمة العمل الدولية للسكان النشطين و مجموع السكان قبل 1980)

وبالتحديد، فالمعادلة المقدره تأخذ الشكل التالي :

$$\text{Log} (\text{معدل المشاركة}_{it}) = \alpha_i + \sum \beta_j \text{الشريحة العمرية}_{jit} + \gamma \log (\text{الخصوبة}_{it}) + \lambda \text{التعليم}_{it-5} + e_{it}$$

حيث it تعبر عن البلد i في السنة t و e_{it} هي معامل الخطأ.

و يحسب معدل المشاركة من خلال قسمة بيانات منظمة العمل الدولية لعدد النساء النشطات، من سن 15 إلى 29 سنة، على مجموع السكان من النساء من نفس الشريحة العمرية.

و يعبر متغير z_{it} الشريحة العمرية عن الاناث الشريحة العمرية z من مجموع الإناث ككل

(حسابات من منظمة العمل الدولية) . أما معدلات الخصوبة فمصدرها البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت من موقع الـ UNSTATS الخاص بالأمم المتحدة . و قد بنيت البيانات الخاص بالتعليم على أساس حسابات Barro & Lee (2000) ذاتها عندما بيانات عن نسبة الاناث اللاتي أتممن مستوى التعليم الا ابتدائي، الثانوي و العالى، معدل تعليم الاناث حسب المستوى و كذلك حسب عدد السنوات فى المتوسط ككل مستوى .

هذه الدراسة المبدئية قد سمحت برؤية أثراً إيجابياً و معنوياً لمعدلات التعليم بالنسبة لمستوى التعليم العالى . و قد أظهرت متغيرات الشريحة العمرية تحول فى الإشارات يصعب تفسيره. و كذلك تم استخدام بيانات معدلات التعليم الابتدائي و الثانوي و العالى الخاصة بقاعدة بيانات EDSTATS الخاصة بالبنك الدولي و التى أيضاً أوضحت الأثر الإيجابي و المعنوي لمعدل مستوى التعليم العالى .

هذه المعادلة المعتمدة على مجموعة البيانات تم تقديرها بمؤثرات ثابتة α_j لأخذ الفروق الفردية للدول فى الحسبان . و تظهر نتائج تقديرات النموذج فى الجدول رقم 1.

و إذا نظرنا إلى الجدول التالى نجد أن لكل المتغيرات المتعلقة بالشرائح العمرية الأربعة للإناث من مجموع السكان أثراً إيجابية على معدل المشاركة [قيمة المعامل للشريحة العمرية مفسر بالنسبة للشرائح العمرية المتروكة، لأقل من 14 سنة و من 60 سنة فا أكثر] و ذات أثراً أقوى و أكثر معنوية بالنسبة للشرائح العمرية المتوسطة الأكثر نشاطاً.

و كما هو متوقع فلمعدل الخصوبة أثراً سلبياً : حيث أن انخفاض هذا المعدل يزيد من معدل المشاركة، مع بقاء باقى المتغيرات ثابتة. و أيضاً فإن معدل التعليم فى المستوى العالى (مأخوذ بتراجع 5 سنوات) له أثر اقل قوة و إنما له أثر معنوي و إيجابي جداً.

جدول 1: تقديرات نموذج بالاثار الثابتة

الانحراف المعياري	المعامل	المتغير
0.00592	0.00298	الشريحة العمرية 15-24 سنة
0.00820	**0.0246	الشريحة العمرية 25-34 سنة
0.00641	*0.0151	الشريحة العمرية 35-44 سنة
0.00853	0.00262	الشريحة العمرية 45-59 سنة
0.06650	*0.162-	معدل الخصوبة
0.00119	**0.00418	معدل التعليم العالي

جدول 2: تقسيم الاثر علي تطور مشاركة المرأة في سوق العمل بالدول المتوسطة بين 1980-2000

الانحراف المعياري	الدول المتوسطة السبعة	بدون سوريا و الجزائر	المتغير
%1	%1	%1	الشريحة العمرية 15-24 سنة
%15	%16	%15	الشريحة العمرية 25-34 سنة
%18	%13	%18	الشريحة العمرية 35-44 سنة
%1	%0	%1	الشريحة العمرية 45-59 سنة
%37	%31	%37	معدل الخصوبة
%15	%11	%15	معدل التعليم العالي
%13	%27	%13	غير مفسر

* الانحراف المعياري ثابت في اختلاف التباين

** بمعنوية 5% و 1% علي التوالي. مجموعة البيانات مكونة من 439 ملاحظة

المصدر: حسابات معهد المتوسط

هذه التغيرات تسمح بمعرفة مساهمة كل متغير على حده في التغيير الذي طرأ على معدل مشاركة الإناث في الدول المتوسطة كمجموعة بين عام 1980 و 2000. ولتحقيق هذا الغرض لا بد من الوصول الى القيم الكلية لمتغيرات معدلات الخصوبة ومعدلات التعليم، من خلال البيانات المتوفرة لكل دولة مع حساب الوزن النسبي لكل دولة متوسطة في داخل الشريحة العمرية من السكان الاناث ككل.

وبسبب التطور غير التقليدي لمعدل المشاركة في تركيا (الذي انخفض من 48% الى 28% بين 1998 و 2000)، فهذا البلد غير مأخوذ في الاعتبار عند عمل التقديرات. ولمعرفة توزيع الأثر على تطور معدل مشاركة الإناث بين المتغيرات المختلفة، سنجد أن انخفاض معدل الخصوبة يفسر 31% من الزيادة في معدل المشاركة بين 1980 و 2000.

أما زيادة معدل التعليم في المستوى العالي فتفسر جزء أقل أو 11%. بينما تطور الشرائح العمرية يساهم ب30% من الأثر وان كان متركزا في الشريحة المتوسطة. ويتبقى حوالي 27% من المتغير في معدل المشاركة غير مفسر. هذا الجزء غير المفسر ينخفض الى النصف إذا حذفنا سوريا والجزائر من مجموعة الدول في النموذج. حيث بالنسبة لهاذين البلدين لا يستطيع النموذج أن يرسم صورة كاملة للزيادة في معدل المشاركة (تغيرات هامة بين 12% و 13% بين 1980 و 2000 بينما في حالة ال5 دول الأخرى يوجد زيادة بين 3% و 9%). و اذا أخذنا هذه المجموعة الأخيرة فقط في الحسبان ، فسندج أن مساهمة المتغيرات تزيد بشكل ملحوظ لنصل إلى 37% لمعدل الخصوبة و 15% لمعدل التعليم.

	GDP per capita, PPP (constant dollar 2000)										Labour Force with primary education level			Labour Force with secondary education level			Labour Force with tertiary education level		
	1980	1990	1995	2000	2003	Women (% Women)	Men (% Men)	Total (% total)	Women (% Women)	Men (% Men)	Total (% total)	Women (% Women)	Men (% Men)	Total (% total)	Women (% Women)	Men (% Men)	Total (% total)		
	1996	2001	1996	2001	1996	2001	1996	2001	1996	2001	1996	2001	1996	2001	1996	2001	1996	2001	
Algeria	5 537,01	5 458,07	5 027,39	5 417,00	5 768,84	
Egypt	2 990,55	2 921,71	3 024,88	3 534,33	3 731,46	50,2	18,7	
Israel	13 484,91	15 857,22	18 477,10	20 615,49	18 925,01	12,6	9,4	23,8	18,6	18,9	14,4	36,2	34,4	36,3	35,7	36,2	35,1	35,1	
Jordan	4 307,51	3 857,44	4 056,41	3 907,43	4 080,86	19,6	
Lebanon	..	2 177,57	4 101,53	4 199,85	4 793,03	
Morocco	2 812,13	3 362,93	3 214,17	3 470,28	3 782,75	36,7	..	48,3	16,7	..	13,6	..	14,4	
Syria	2 780,36	2 651,29	3 162,47	3 331,85	3 376,12	
Tunisia	4 088,58	4 541,40	5 083,13	6 251,55	6 765,24	
Turkey	3 986,18	5 264,83	5 600,61	6 246,93	6 397,84	
MP except Israel average	4 910,90	5 121,38	5 749,74	6 330,52	6 402,58	23,0	9,4	42,0	32,7	40,5	29,3	24,2	32,6	23,5	32,6	20,2	32,4	22,2	
MP except Israel mediane	4 037,38	3 857,44	4 101,53	4 199,85	4 793,03	19,6	9,4	43,6	32,7	43,4	29,3	23,1	32,6	22,1	32,6	17,5	32,4	22,2	
Germany	17 818,24	21 953,41	24 025,61	26 074,69	26 220,83	18,3	19,2	14,2	15,7	16,0	17,3	60,1	61,0	56,5	57,3	58,1	58,9	58,9	
Austria	18 414,12	22 672,08	24 666,49	27 994,92	28 429,19	29,0	23,5	21,4	17,9	24,7	20,3	62,7	63,1	69,8	66,0	66,8	64,8	64,8	
Belgium	18 608,57	22 373,40	23 367,31	26 490,61	26 767,50	31,5	26,9	29,1	35,4	35,9	31,7	34,7	36,5	35,1	36,3	34,9	36,4	33,9	
Denmark	20 549,38	24 440,96	26 023,79	29 336,57	29 724,68	24,7	22,5	23,9	22,7	24,3	22,6	47,7	49,8	49,6	53,3	48,8	51,6	48,8	
Spain	12 401,22	15 914,68	16 934,26	19 968,64	21 152,35	48,7	45,0	58,4	56,5	54,6	52,0	18,5	21,2	15,4	18,6	16,6	19,6	26,3	
Finland	16 776,18	21 980,25	20 705,67	25 141,25	26 091,50	27,8	22,4	30,0	26,8	29,0	24,7	51,3	41,7	47,7	45,4	49,4	43,7	21,0	
France	18 065,01	22 110,21	22 892,61	25 318,22	26 145,98	29,6	22,9	38,4	30,1	34,5	26,9	46,2	48,0	41,1	46,0	43,4	46,9	24,3	
Greece	13 671,09	13 996,07	14 163,24	16 714,00	18 849,97	43,5	36,2	51,3	44,5	48,3	41,2	29,0	33,8	27,2	36,0	27,9	37,5	25,6	
Ireland	10 178,60	15 284,65	19 006,11	30 027,15	35 650,49	29,1	23,4	48,8	36,2	41,2	30,9	38,1	43,6	27,1	38,4	31,3	40,6	22,4	
Italy	17 202,52	21 811,64	23 072,75	24 936,17	25 619,44	46,8	39,4	58,1	51,4	53,9	46,7	40,9	45,4	31,7	36,9	35,1	40,2	11,0	
Luxemburg	22 941,51	31 437,08	36 441,14	56 267,48	58 852,37	64,4	36,0	65,0	33,0	34,2	34,2	42,4	48,8	43,9	20,1	43,3	12,2	14,0	
Netherlands	18 315,82	22 010,88	23 159,22	27 228,82	27 746,70	32,5	30,0	32,8	31,6	32,6	30,9	44,2	46,5	42,7	44,1	43,3	45,2	23,2	
Portugal	10 124,15	13 483,50	14 360,55	17 346,12	17 123,01	62,1	63,9	71,7	74,7	67,4	69,8	11,8	13,3	11,0	11,4	11,4	12,3	14,3	
United Kingdom	16 007,02	20 345,58	21 600,87	24 675,17	25 645,11	26,7	19,1	20,6	16,3	23,3	17,5	43,1	46,4	47,6	48,2	45,7	47,4	22,8	
Sweden	17 142,29	21 097,55	21 389,76	24 525,53	25 270,81	21,7	16,1	25,2	20,5	23,6	18,5	49,1	54,0	48,8	57,9	48,9	56,0	28,8	
EU-15 average	16 456,82	20 639,90	21 984,56	26 855,09	28 076,36	37,0	30,5	41,8	35,5	39,9	33,4	38,5	42,3	36,7	41,6	37,4	41,8	22,2	
EU-15 mediane	17 172,41	21 895,94	22 246,74	25 229,73	26 118,74	30,6	25,2	38,8	32,3	35,2	30,9	42,0	44,5	38,1	44,0	39,2	43,5	23,8	
Chypre	7 573,59	12 434,36	14 501,68	17 106,71	..	36,8	26,2	41,2	26,2	39,6	26,2	35,2	39,1	37,7	42,8	36,8	41,3	..	
Estonie	9 373,43	7 179,11	10 253,15	12 789,73	..	12,7	8,5	18,4	14,3	15,7	11,5	40,6	53,5	47,3	62,0	66,9	57,8	49,0	
Hongrie	9 396,67	11 171,51	10 000,33	12 705,23	13 777,17	26,7	19,7	22,1	17,0	24,1	18,2	56,8	61,6	64,1	68,2	60,8	65,2	16,5	
Lettonie	7 416,42	9 159,85	5 526,18	7 616,97	9 701,56	..	13,8	
Lituanie	..	11 407,59	6 749,15	8 716,38	11 055,08	20,8	10,9	19,7	21,9	20,2	16,6	33,4	35,3	45,1	39,6	39,3	37,5	45,8	
Malte	7 206,66	10 711,32	14 167,51	17 862,20	16 657,99	
Pologne	..	7 396,02	7 796,40	9 935,11	10 749,49	21,5	14,9	20,7	15,6	21,1	15,3	
Republique tchèque	12 629,13	13 966,56	15 452,57	15,8	13,1	8,1	8,0	11,5	10,2	75,6	76,6	80,0	79,4	78,1	78,1	8,5	
Slovaquie	..	11 095,79	9 441,08	11 445,92	12 747,19	..	10,7	20,0	7,4	12,7	8,9	30,4	77,1	43,4	81,7	75,6	79,6	47,2	
Slovenie	13 404,43	16 612,72	25,7	23,1	22,3	19,2	23,9	21,0	58,2	56,6	65,6	67,2	62,2	62,3	15,9	
New Members average	7 898,33	10 343,74	10 139,50	12 622,01	12 075,57	22,9	15,7	21,6	16,8	20,5	16,2	49,0	59,1	56,4	64,2	61,3	61,8	28,5	
New Members mediane	7 495,00	10 903,55	9 720,71	12 075,57	12 075,57	21,5	13,8	20,4	17,0	20,2	16,6	48,7	61,6	55,7	67,2	65,2	62,4	16,6	
EU-25 average	14 726,69	17 115,73	17 328,18	21 130,68	22 512,98	31,7	24,5	33,5	27,7	31,6	26,3	43,1	49,3	44,4	50,7	47,2	50,0	24,0	
EU-25 mediane	16 776,18	15 914,68	16 934,26	19 968,64	23 211,58	28,4	22,7	25,2	22,3	24,5	21,8	43,1	47,3	45,1	47,1	47,3	47,2	23,0	

World Bank, WDI 2005

World Bank, WDI 2005

World Bank, WDI 2005

World Bank, WDI 2005

	Literacy (% 15 years and old)						Youth Literacy (% 15-24 years old)						Repeater ratio (% Primary)					
	Women		Men		Total		Girls		Boys		Total		Girls		Boys		Total	
	1970	2002	1970	2002	1970	2002	1970	2002	1970	2002	1970	2002	1970	2002	1990	2001	1990	2001
Algeria	11,6	59,6	32,7	78,0	21,5	68,9	26,2	85,6	56,7	94,0	41,3	89,9	8,8	9,0	14,6	14,2	9,2	11,7
Egypt	16,8	33,6	46,4	60,4	31,6	47,1	27,7	..	57,7	..	43,0	..	4,7	3,8	7,1	6,3	..	5,1
Israel	72,5	93,4	87,1	97,3	79,8	95,3	93,4	99,4	96,8	99,6	95,2	99,5	..	1,2	..	2,1	..	1,7
Jordan	36,8	85,9	72,3	95,5	55,1	90,9	64,4	99,5	91,9	99,3	79,0	99,4	0,7	0,5	0,7	0,5	5,4	0,5
Lebanon	101,4	7,7	7,2	10,5	10,1	..	8,7
Morocco	8,2	38,3	31,9	63,3	19,8	50,7	17,2	61,3	49,4	77,4	33,1	69,5	10,2	10,8	14,1	14,1	11,1	12,6
Syria	21,0	74,2	60,7	91,0	41,1	82,9	36,1	93,0	79,3	97,1	58,3	95,2	5,6	5,7	7,3	7,7	7,0	6,8
Tunisia	14,8	63,1	40,9	83,1	27,4	73,2	34,7	90,6	70,3	97,9	52,2	94,3	16,4	8,0	20,0	11,5	19,8	9,8
Turkey	39,5	78,5	73,1	94,4	56,5	82,1	64,0	93,2	92,1	97,8	78,4	95,5	13,0	10,0	13,0	10,0	13,0	10,0
MP except Israel average	27,6	65,8	55,6	84,9	41,6	74,4	45,5	88,9	74,3	94,7	60,1	91,9	8,4	6,3	10,9	8,5	10,9	7,4
MP except Israel mediane	18,9	68,7	53,5	91,0	36,3	78,0	35,4	93,0	74,8	97,8	55,3	95,2	8,2	7,2	11,7	10,0	10,1	8,7
Germany	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	1,5	1,6	1,9	1,9	..	1,7
Austria	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	1,3	..	1,8
Belgium	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	9,0	..	13,0	..	11,0	..
Denmark	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9
Spain	88,2	97,0	95,2	98,7	91,5	97,8	97,6	99,8	98,7	99,8	98,2	99,8	1,0	..	1,0	..	1,0	..
Finland	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	0,3	0,3	0,6	0,6	0,4	0,5
France	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	4,2	..	4,2	..	5,0	..
Greece	79,0	96,2	94,7	98,6	86,5	97,4	88,2	99,8	98,9	99,8	98,5	99,8
Ireland	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	1,6	1,1	2,1	1,4	..	1,2
Italy	93,2	98,2	95,8	98,9	94,5	98,5	98,9	99,8	99,2	99,8	99,1	99,8	0,3	0,2	0,5	0,4	..	0,3
Luxembourg	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9
Netherlands	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9
Portugal	68,1	90,8	80,2	95,2	73,7	92,9	93,8	99,8	96,0	99,8	94,9	99,8	12,0
United Kingdom	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9
Sweden	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9
EU-15 average	94,8	98,7	97,5	99,3	96,1	99,0	99,1	99,9	99,9	99,9	99,3	99,9	3,7	1,3	3,3	1,9	6,3	1,6
EU-15 mediane	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9	1,4	0,7	1,8	1,0	5,0	0,8
Cyprus	74,6	95,1	92,8	98,6	83,4	96,8	97,7	99,8	99,0	99,7	98,3	99,8	0,3	0,2	0,5	0,3	0,4	0,3
Estonia	99,8	99,8	99,8	99,8	99,8	99,8	99,8	99,8	99,8	99,7	99,8	99,8	1,4	1,0	3,5	2,9	..	2,0
Hungary	97,7	99,2	98,5	99,5	98,1	99,4	99,2	99,8	99,5	99,8	99,3	99,8	2,2	2,0	2,1	3,0	2,5	2,5
Latvia	99,8	99,1	99,8	99,8	99,8	99,7	99,8	99,8	99,8	99,7	99,8	99,8	1,3	1,1	2,7	2,7	..	1,9
Lithuania	97,7	99,6	99,0	99,6	98,3	99,6	99,7	99,7	99,7	99,7	99,7	99,7	0,5	0,4	1,3	0,8	..	0,6
Malta	77,0	93,4	78,2	91,8	77,6	92,6	93,6	99,8	89,7	97,6	91,6	98,7	1,8	2,0	2,4	2,6	1,3	2,3
Poland	2,0
Czech Rep.	1,1
Slovakia	2,5
Slovenia	99,2	99,6	99,4	99,7	99,3	99,7	99,6	99,8	99,7	99,8	99,6	99,8	0,7	0,6	1,3	0,9	..	0,8
New Members average	92,2	98,2	95,4	98,6	93,7	98,4	98,5	99,8	98,2	99,5	98,3	99,6	1,2	1,2	2,0	1,9	1,6	1,5
New Members mediane	97,7	99,4	99,0	99,7	98,3	99,7	99,6	99,8	99,7	99,7	99,6	99,8	1,3	1,0	2,1	2,6	1,6	1,5
EU-25 average	94,2	98,6	96,9	99,1	95,5	98,8	98,9	99,8	99,0	99,7	99,0	99,8	2,4	1,2	2,5	1,9	4,2	1,5
EU-25 mediane	99,9	99,8	99,9	99,8	99,9	99,8	99,9	99,8	99,9	99,8	99,9	99,8	1,3	1,1	1,9	1,6	2,0	1,2

	Primary School Enrolment						Secondary School Enrolment						Tertiary School Enrolment								
	Girls (% gross)		Boys (% gross)		Girls (% net)		Boys (% net)		Girls (% gross)		Boys (% gross)		Girls (% net)		Boys (% net)		Women (% gross)		Men (% gross)		
	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	
Algeria	92,0	104,3	108,6	112,5	86,9	93,7	99,3	96,3	96,3	54,2	79,6	67,3	75,8	47,6	67,4	59,6	64,9
Egypt	82,8	93,8	99,8	99,9	76,2	88,3	90,9	92,2	62,4	84,8	78,8	91,3	..	78,5	..	83,1	11,6	..	21,7
Israel	99,5	113,2	96,4	113,5	93,4	100,0	90,5	99,7	91,5	93,8	84,9	95,0	..	89,4	..	88,5	36,0	67,1	35,5	48,7	..
Jordan	100,9	98,8	100,3	98,4	94,4	91,7	93,9	90,9	64,8	87,5	62,1	85,7	..	81,5	..	79,6	25,5	31,3	22,7	30,7	..
Lebanon	110,9	100,9	115,4	104,6	76,2	89,4	79,3	90,1	..	81,0	..	73,9	47,6	..	41,8	..
Morocco	52,9	100,6	77,0	113,2	46,6	85,1	66,5	91,6	29,9	38,5	40,9	47,3	..	31,5	..	37,5	8,1	9,2	13,6	11,4	..
Syria	96,6	107,8	107,6	115,4	87,7	94,9	96,8	100,0	41,1	42,3	56,3	46,8	..	36,6	..	49,4	14,4	..	22,4
Tunisia	106,8	109,3	120,2	113,8	89,8	96,6	97,7	97,1	39,0	80,7	49,5	77,6	..	69,1	..	66,7	6,9	21,4	10,4	22,0	..
Turkey	95,0	90,7	103,2	98,2	85,7	84,8	93,1	91,0	37,0	65,5	58,8	86,2	9,1	20,9	17,0	28,5
MP except Israel average	93,1	102,1	103,2	107,7	81,9	91,6	89,8	94,3	52,5	72,6	62,3	75,5	42,1	64,9	54,5	65,8	15,9	32,9	20,5	30,5	30,5
MP except Israel mediane	96,6	100,9	103,2	112,5	86,9	91,7	93,1	92,2	47,6	80,7	60,4	77,6	42,1	69,1	54,5	66,7	11,6	26,4	21,7	29,6	29,6
Germany	101,6	100,2	100,5	100,7	85,6	87,1	83,0	85,5	96,9	99,1	99,5	100,4	..	88,3	..	87,9	..	47,7	..	49,6	..
Austria	100,6	102,6	100,7	103,4	88,5	90,6	86,9	89,2	98,1	96,8	105,4	101,4	..	88,1	..	88,9	30,4	52,6	34,7	44,2	..
Belgium	100,6	104,7	99,2	105,6	97,1	100,0	95,3	100,0	102,2	166,3	101,4	148,3	..	88,2	..	85,3	94,5	37,9	64,7	39,0	55,1
Denmark	98,3	104,6	98,2	104,5	98,3	100,0	98,2	100,0	109,8	131,9	108,5	125,8	..	88,0	..	85,7	91,5	38,6	73,4	33,8	52,2
Spain	108,0	106,4	109,1	108,2	100,0	99,4	99,7	100,0	107,5	119,4	100,9	112,1	..	95,9	..	92,2	38,6	64,2	35,5	53,9	..
Finland	98,5	101,8	99,1	102,3	98,1	100,0	98,5	99,9	127,0	133,5	106,3	119,8	..	93,9	..	92,2	93,7	50,6	94,6	44,6	77,1
France	107,6	104,1	109,2	105,2	100,0	99,7	100,0	99,6	101,1	108,2	95,9	107,5	..	94,2	..	92,4	42,8	60,0	36,7	47,4	..
Greece	98,1	98,8	98,7	99,3	94,3	96,7	94,8	96,9	92,9	96,6	94,7	94,8	..	83,9	..	82,4	..	35,6	72,1	36,5	64,7
Ireland	102,7	105,2	102,2	104,9	91,1	96,3	89,7	94,7	104,7	109,7	95,9	100,2	..	81,6	..	77,8	79,4	29,1	56,4	32,3	43,7
Italy	103,5	99,7	103,8	101,7	99,7	99,0	100,0	99,4	83,0	96,1	83,4	100,1	..	90,7	..	90,4	31,0	61,0	33,1	45,6	..
Luxembourg	94,0	99,9	86,6	100,9	85,3	96,2	77,8	99,5	..	99,5	..	92,9	..	82,9	..	77,0	..	12,2	..	10,8	..
Netherlands	104,1	106,5	100,8	108,8	97,2	98,8	93,4	100,0	114,7	120,5	124,1	123,9	..	84,6	..	82,7	90,2	35,0	59,1	42,2	55,0
Portugal	120,0	114,0	126,0	118,2	100,0	100,0	99,5	99,6	72,2	116,9	62,3	110,5	..	87,4	..	81,8	26,7	61,5	20,7	44,9	..
United Kingdom	105,0	100,3	109,2	100,4	96,5	99,9	100,0	100,0	88,1	198,2	88,0	159,1	..	81,2	..	81,7	94,4	28,3	70,2	32,1	57,0
Sweden	99,9	111,9	99,7	109,0	99,9	99,6	99,7	100,0	92,3	160,2	88,2	132,0	..	85,8	..	84,7	98,2	35,0	92,9	28,6	60,2
EU-15 average	103,0	104,3	103,0	105,2	96,1	98,3	95,2	98,3	99,5	125,3	96,5	116,3	85,9	92,1	84,1	89,6	35,4	63,9	34,6	50,8	50,8
EU-15 mediane	101,7	104,3	100,8	104,7	97,6	99,5	98,3	99,8	101,1	118,1	95,9	111,3	85,2	94,2	83,7	91,5	35,0	62,8	34,7	53,0	53,0
Cyprus	89,8	97,8	90,2	97,7	86,8	96,1	87,1	95,8	72,8	98,0	71,4	95,9	..	69,9	..	68,2	90,3	13,3	28,4	12,0	22,8
Estonia	109,1	99,5	112,5	103,2	98,9	95,2	100,0	96,4	103,8	96,9	93,6	95,0	..	88,2	..	85,5	27,2	80,1	26,4	48,3	..
Hungary	94,5	100,1	94,6	101,5	91,8	90,1	90,8	91,4	78,9	104,1	78,2	103,2	..	76,3	..	73,3	92,0	14,8	49,8	14,0	38,6
Latvia	96,2	95,0	96,8	96,8	91,5	87,9	92,7	87,3	91,2	94,9	90,9	94,2	..	88,1	..	87,0	28,8	85,5	22,4	52,0	..
Lithuania	91,6	100,5	96,3	101,8	..	93,9	..	94,7	..	99,9	..	101,2	..	93,2	..	92,6	38,5	79,1	29,8	50,2	..
Malta	105,8	104,8	109,9	105,8	96,5	96,7	97,4	96,6	80,1	90,8	85,4	91,8	..	78,1	..	78,5	81,4	11,7	28,7	14,2	20,4
Poland	97,9	99,3	98,9	100,1	96,7	98,1	96,6	97,9	83,5	99,9	79,6	102,6	..	79,0	..	72,8	..	25,4	70,2	19,0	49,2
Czech Rep.	96,5	102,9	96,2	104,3	86,8	88,4	86,6	88,5	89,7	97,1	92,5	94,5	..	90,1	..	88,9	14,9	35,2	18,5	32,2	..
Slovakia	..	101,1	..	101,7	..	87,8	..	86,2	..	89,9	..	89,0	..	87,2	..	86,1	..	34,1	..	30,2	..
Slovenia	..	102,8	..	103,8	100,0	92,8	99,4	94,8	..	107,8	..	107,4	..	93,3	..	92,1	27,7	78,1	21,5	54,6	..
New Members average	97,7	100,4	99,4	101,7	93,6	92,7	93,8	92,8	85,7	97,9	84,5	97,5	75,8	89,8	73,2	88,4	22,5	56,9	19,7	39,9	39,9
New Members mediane	96,4	100,3	96,6	101,7	94,1	93,3	94,7	94,0	83,5	97,6	85,4	95,4	77,2	90,1	73,1	88,9	25,4	60,0	19,0	43,5	43,5
EU-25 average	101,1	102,6	101,7	103,6	94,8	95,6	94,2	95,6	94,8	113,3	92,7	108,1	82,5	91,0	80,4	89,1	30,1	60,5	28,5	46,4	46,4
EU-25 mediane	100,6	101,8	99,7	103,2	96,7	96,7	96,6	96,6	92,9	99,9	93,6	101,4	82,8	90,7	82,0	90,3	29,7	61,5	31,0	49,2	49,2

	Secondary, students (% Girls)		Primary Gross Intake (% of the population age group)				Primary Completion rate (% corresponding age group)				Primary, Students (% Girls)			Primary, teachers (% Women)		Girls/Boys ratio, primary and secondary (%)		
	2001	2001	Total		Male		Girls		Boys		1998		2001		1998		2001	
			Female	Male	Female	Male	2003	2003	1998	2001	1998	2003	1998	2001	1998	2003	1990	2001
Algeria	51,2	51,2	95,8	94,5	97,0	92,4	93,0	46,6	47,0	48,5	48,5	81,5	82,8	88,2	95,3	83,3	97,7	
Egypt	48,0	48,0	95,7	94,8	96,5	88,3	92,4	46,7	47,4	48,5	48,5	88,5	90,1	88,2	96,7	81,3	93,3	
Israel	50,6	50,6	97,7	98,5	97,0	101,7	101,6	48,5	48,7	48,5	48,7	83,1	87,1	83,1	99,3	104,5	99,3	
Jordan	50,4	50,4	100,2	100,6	99,8	93,7	93,8	48,8	48,8	48,8	48,8	..	64,0	64,0	101,4	101,4	101,1	
Lebanon	53,2	53,2	101,4	101,3	101,4	90,4	84,9	48,0	48,1	48,0	48,1	82,5	87,4	82,5	102,0	101,8	86,6	
Morocco	44,0	44,0	103,7	101,5	105,9	64,8	72,9	44,0	46,2	44,0	46,2	39,4	43,6	39,4	70,1	86,6		
Syria	46,6	46,6	124,8	123,1	126,4	85,4	90,5	46,8	47,2	46,8	47,2	67,7	67,7	67,7	84,8	92,3		
Tunisia	50,5	50,5	98,5	99,3	97,8	94,9	94,9	47,4	47,6	47,4	47,6	49,5	50,4	49,5	85,6	99,6		
Turkey	43,5	43,5	85,4	
MP except Israel average	48,7	48,7	102,2	101,7	102,7	88,9	90,5	47,1	47,6	47,1	47,6	60,1	62,8	60,1	95,3	88,2	95,3	
MP except Israel mediane	50,4	50,4	99,3	99,9	98,8	91,4	92,7	47,1	47,4	47,1	47,4	52,3	59,0	52,3	84,8	97,7	97,7	
Germany	49,8	49,8	100,6	100,4	100,7	99,4	99,2	48,5	48,5	48,5	48,5	81,5	82,8	81,5	98,5	98,9		
Austria	49,8	49,8	106,4	105,2	107,6	99,7	99,0	48,5	48,5	48,5	48,5	88,5	90,1	88,5	95,3	96,7		
Belgium	51,0	51,0	101,6	102,0	101,2	48,6	48,7	48,6	48,7	78,3	77,7	78,3	101,1	106,7		
Denmark	51,8	51,8	100,1	100,0	99,9	106,1	105,7	48,7	48,7	48,7	48,7	63,0	64,0	63,0	100,7	102,5		
Spain	50,3	50,3	48,3	48,3	48,3	48,3	68,3	70,5	68,3	103,7	102,8		
Finland	52,5	52,5	98,9	98,2	99,5	101,4	101,5	48,8	48,9	48,8	48,9	71,2	74,8	71,2	109,4	105,9		
France	50,6	50,6	97,8	97,2	98,4	97,3	98,5	48,6	48,6	48,6	48,6	77,7	80,6	77,7	102,4	100,0		
Greece	94,3	91,2	97,1	48,4	48,3	48,4	48,3	98,7	100,9		
Ireland	51,0	51,0	106,4	107,4	105,5	96,8	95,7	48,5	48,5	48,5	48,5	84,8	86,0	84,8	104,3	104,0		
Italy	48,4	48,4	97,9	97,3	98,4	102,3	101,0	48,5	48,1	48,5	48,1	94,6	95,3	94,6	99,5	96,8		
Luxembourg	51,4	51,4	98,3	98,7	97,9	84,6	81,8	49,2	48,6	49,2	48,6	66,5	69,3	66,5	103,2	103,0		
Netherlands	49,4	49,4	97,5	96,7	98,4	97,4	98,4	48,3	48,3	48,3	48,3	97,0	97,6		
Portugal	51,1	51,1	47,7	47,8	47,7	47,8	82,1	81,2	82,1	102,7	102,1		
United Kingdom	49,2	49,2	48,8	48,8	48,8	48,8	75,6	81,4	75,6	98,4	116,0		
Sweden	52,8	52,8	98,5	98,7	98,3	100,6	101,2	49,4	49,4	49,4	49,4	79,9	80,4	79,9	102,4	112,4		
EU-15 average	50,7	50,7	99,8	99,3	100,2	98,5	98,1	48,6	48,5	48,6	48,5	77,5	79,3	77,5	101,4	103,4		
EU-15 mediane	51,0	51,0	98,5	98,7	98,4	99,7	99,0	48,5	48,5	48,5	48,5	78,0	80,5	78,0	101,8	102,6		
Cyprus	51,3	51,3	99,1	99,0	99,1	103,2	99,4	48,4	48,6	48,4	48,6	66,8	83,2	66,8	100,4	101,2		
Estonia	52,2	52,2	97,3	97,6	97,0	102,2	106,6	47,9	47,8	47,9	47,8	85,8	86,0	85,8	104,0	99,3		
Hungary	49,8	49,8	100,0	99,5	100,4	98,1	98,6	48,4	48,5	48,4	48,5	85,5	84,3	85,5	100,3	100,1		
Latvia	50,7	50,7	88,4	87,3	89,5	97,3	98,8	48,3	48,4	48,3	48,4	96,6	96,9	96,6	100,0	100,0		
Lithuania	49,8	49,8	93,6	93,6	93,6	105,5	105,3	48,4	48,6	48,4	48,6	97,9	97,6	97,9	99,4	98,7		
Malta	50,3	50,3	100,0	98,0	101,8	104,8	104,8	48,6	48,2	48,6	48,2	86,6	85,2	86,6	95,2	98,9		
Poland	52,2	52,2	95,4	97,5	97,4	83,5	84,7	83,5	100,5	98,1		
Czech Rep.	51,1	51,1	93,5	93,0	94,1	100,8	102,7	48,5	48,4	48,5	48,4	84,6	84,0	84,6	98,0	101,2		
Slovakia	50,1	50,1	95,3	94,2	96,4	100,9	102,1	48,5	48,7	48,5	48,7	92,6	92,1	92,6	101,1	100,5		
Slovenia	51,1	51,1	117,1	115,9	118,2	99,0	99,9	48,5	48,5	48,5	48,5	96,5	96,5	96,5	101,7	100,0		
New Members average	50,8	50,8	97,6	97,6	98,8	101,3	102,0	48,4	48,4	48,4	48,4	87,6	89,1	87,6	100,1	99,8		
New Members mediane	50,9	50,9	96,3	97,6	97,2	100,9	102,1	48,4	48,5	48,4	48,5	86,2	85,6	86,2	100,3	100,0		
EU-25 average	50,7	50,7	99,0	98,6	99,6	99,9	100,0	48,5	48,5	48,5	48,5	82,1	83,7	82,1	100,7	101,8		
EU-25 mediane	50,8	50,8	98,4	98,1	98,4	100,6	99,9	48,5	48,5	48,5	48,5	83,5	84,0	83,5	100,5	100,5		

Sectors where the women work

Share of the sector in the total women employment

	Algeria 2004	Egypt 2003	Israel 2003	Morocco 2003	Syria 2002	Turkey 2004	EU25* 2003	EU15** 2003
Agriculture, Hunting and Forestry	21,8%	39,0%	0,8%	56,8%	58,1%	57,2%	4,2%	3,1%
Fishing	0,5%	0,1%				0,0%	0,0%	0,0%
Mining and Quarrying	0,7%	0,1%	9,7%	0,1%		0,0%	0,1%	0,1%
Manufacturing	26,4%	4,8%		18,2%	5,8%	13,5%	13,3%	12,3%
Electricity, Gas and Water Supply	0,3%	0,6%	0,3%	0,1%		0,1%	0,4%	0,3%
Construction	0,8%	0,8%	1,0%	0,3%	1,0%	0,4%	1,5%	1,5%
Wholesale and Retail Trade, Repairs etc.	3,3%	6,3%	12,0%	3,8%	2,5%	7,2%	16,3%	16,2%
Hotels and Restaurants	0,8%	0,4%	3,7%	1,2%		1,6%	4,9%	5,2%
Transport, Storage and Communications	1,2%	1,5%	4,0%	0,9%	0,7%	1,1%	3,7%	3,6%
Financial Intermediation	1,7%	1,4%	4,3%	1,7%	1,0%	1,5%	3,6%	3,7%
Real Estate, Renting and Business Activities	1,2%	1,4%	11,9%			2,3%	8,8%	9,5%
Public Administration and Defence; Compulsory Social Security	8,4%	12,8%	5,4%	3,5%	31,0%	2,2%	7,4%	7,5%
Education	19,3%	22,5%	20,7%	13,4%		5,3%	11,3%	10,9%
Health and Social Work	7,4%	7,3%	17,3%			4,0%	16,4%	17,4%
Other Community, Social and Personal Service Activities	4,9%	0,9%	5,6%			1,5%	5,5%	5,7%
Private Households with Employed Persons	1,2%	0,2%	2,9%			2,1%	2,1%	2,4%
Extra-Territorial Organizations and Bodies	0,1%		0,1%			0,0%	0,1%	0,1%
Not classifiable by economic activity		0,0%	0,5%	0,1%			0,1%	0,1%
Total	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	99,5%	99,6%

Source : Ilo Laborsta database ; Notes : see table 6

Isic Rev2

«Feminisation» of the sector of activity

Women employment/total employment ratio

	Algeria 2004	Egypt 2003	Israel 2003	Morocco 2003	Syria 2002	Turkey 2004	EU25* 2003	EU15** 2003
Agriculture, Hunting and Forestry	18,7%	25,7%	20,1%	34,1%	35,3%	44,7%	36,7%	33,7%
Fishing	22,3%	1,2%				3,7%	11,2%	11,1%
Mining and Quarrying	6,8%	6,3%	27,5%	3,9%		1,9%	11,2%	10,8%
Manufacturing	42,2%	8,4%		38,6%	7,8%	20,5%	30,1%	28,3%
Electricity, Gas and Water Supply	5,7%	8,8%	17,8%	7,3%		6,0%	20,3%	20,1%
Construction	1,1%	2,1%	8,1%	1,0%	1,4%	2,4%	8,3%	8,3%
Wholesale and Retail Trade, Repairs etc.	3,9%	10,2%	41,1%	7,8%	3,0%	12,5%	48,5%	47,7%
Hotels and Restaurants	6,2%	5,1%	42,8%	16,9%		10,3%	54,4%	53,5%
Transport, Storage and Communications	3,7%	4,5%	27,9%	6,3%	2,3%	5,6%	25,7%	25,4%
Financial Intermediation	33,1%	24,0%	59,0%	33,9%	14,1%	35,4%	50,4%	48,5%
Real Estate, Renting and Business Activities	22,7%	14,1%	42,7%			24,0%	44,6%	44,8%
Public Administration and Defence; Compulsory Social Security	10,3%	22,0%	45,5%	18,1%	27,2%	10,3%	43,4%	42,8%
Education	41,3%	39,5%	76,1%	31,3%		37,4%	70,7%	69,1%
Health and Social Work	42,6%	46,2%	76,3%			49,5%	76,8%	76,4%
Other Community, Social and Personal Service Activities	32,1%	7,9%	52,8%			14,9%	53,4%	53,5%
Private Households with Employed Persons	45,0%	16,0%	87,8%			65,9%	84,5%	84,7%
Extra-Territorial Organizations and Bodies	28,2%		41,2%			50,0%	44,1%	43,4%
Not classifiable by economic activity	19,8%	20,0%	35,4%	23,7%			43,4%	42,9%
Moyenne	17,4%	19,1%	46,0%	26,3%	18,4%	26,5%	43,5%	43,2%

Source : Ilo Laborsta database ; Notes : see table 6

Isic Rev2